# العلاقة بين الربوبية والألوهية عند أهل السنة والجماعة: مستندها وطبيعتها

**د. عبد الله بن أحمد الأنصاري**

**المدرس بمعهد الحرم المكي الشريف**

**Abaa6032@gmail.com**

**ملخص البحث:**

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على مسألة أشكلت على بعض طلاب العلم، بسبب ما أثير حولها من إشكالات وشبهات، وهي قضية العلاقة بين الربوبية والألوهية، وأثر إدراك طبيعة العلاقة على بقية المسائل، لعله يسهم في إزالة بعض الإشكال عند من لُبِّس عليه الأمر.

ويشتمل هذا البحث بعد المقدمة على تمهيد في تحرير محل الإشكال في المسألة، ومبحثين، أحدهما: في مستند التفريق بين الربوبية والألوهية، وثانيهما: في طبيعة العلاقة بينهما، واقتضت طبيعته استعمال المنهج الوصفي، والاستقرائي، والتحليلي.

وانتهى البحث إلى نتائج هي مضمون الخاتمة، وأبرزها ما يأتي:

- تفريق أهل السنة والجماعة بين الربوبية والألوهية قائم على دلالة اللغة، واستقراء نصوص الشرع، وموافق للنظر العقلي الصحيح.
- كثير من الاختلاف حول معنى (الإله) في اللغة والشرع يرجع إلى ما يقتضيه السياق وعدم التفريق بين ما يرد في حق الله تعالى وما يرد في حق غيره، وبين ما يأتي في معنى (الإله) مطلقًا وما يأتي في معنى (الإله الحق)، وبين ما يأتي في معنى لفظ (الإله) وما يأتي في معنى لفظ الجلالة (الله).
- أهل السنة مع تفريقهم بين الربوبية منعوا الفصل التام بينهما، فلا يتصور تحقيق الربوبية على الوجه الصحيح دون الألوهية، وتحقيق الألوهية لا بد أن يكون متضمنًا للإقرار بالربوبية.
- التوحيد والشرك يتعلق بالألوهية كما يتعلق بالربوبية بمقتضى دلالة النصوص الشرعية.

**الكلمات المفتاحية:** (الربوبية – الألوهية – التوحيد – الشرك - العبادة – أهل السنة - العلاقة)

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فإن من قضايا التوحيد التي يدور حولها كثير من الجدل، ويكثر الخوض فيها بين فينة وأخرى، ما يتعلق بتنويع التوحيد إلى أنواع، أو ما يعرف بأقسام التوحيد، وما يتبع ذلك من مسائل.

وقد تناول العلماء هذا الأمر بالمناقشة قديمًا وحديثًا، إلا أن من المسائل التي التبست على كثير ممن تناول هذه المسألة حتى أشكلت على بعض طلاب العلم، بسبب ما أثير حولها من إشكالات وشبهات، قضية العلاقة بين الربوبية والألوهية، وأثر إدراك طبيعة العلاقة على بقية المسائل، ولم أجد -فيما وقفت عليه- مَن فصَّل القول فيها من هذه الجهة.

فجاءت فكرة هذا البحث، المعنون بـ: **"العلاقة بين الربوبية والألوهية عند أهل السنة والجماعة:** مستندها وطبيعتها".

ليكون فيه مزيد تفصيل للمسألة، ونظر لها من جهة مختلفة، لعله يسهم في إزالة بعض الإشكال عند من لُبِّس عليه الأمر.

وليس الغرض من هذا البحث مناقشة شبهات المخالفين حول هذه القضية، وإنما المقصود بيانها وتوضيح كيف بُنيت هذه المسألة عند أهل السنة، لما يترتب على تصورها من الفهم الصحيح لموقف أهل السنة من حقيقة التوحيد والشرك، وما يتبع ذلك من مسائل، ولا شك أن ذلك سيتضمن إبطال كثير من الشبهات، ويجيب عن كثير من الإشكالات، إيمانًا بأن معرفة الحق بدليله كفيل بإزالة أكثر الإشكالات ودفع كثير من الشبهات.

ويشتمل هذا البحث بعد المقدمة على تمهيد ومبحثين، وخاتمة على النحو الآتي:

تمهيد في تحرير محل الإشكال في المسألة.

المبحث الأول: مستند التفريق بين الربوبية والألوهية.

المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين الربوبية والألوهية.

الخاتمة: في أبرز النتائج.

وتقتضي طبيعة البحث أن يستعمل فيه المناهج التالية:

- المنهج الوصفي في وصف موقف أهل السنة وطريقتهم في التعامل مع هذه المسألة.
- المنهج الاستقرائي، وذلك باستقراء النصوص اللغوية والشرعية في موضوع البحث.
- المنهج التحليلي، بربط المسائل بأصولها، وكيف بنيت المسألة على أصولهم.

هذا، وأسأل الله تعالى أن يجعله خالصًا مقبولًا، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تمهيد:

محل الخلاف بين من يقول (لا إله إلا الله)، وبين من يمتنع عن قولها من الأمم التي بعث فيهم الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، هو امتناعهم عن حصر الألوهية والعبادة في حق الله تعالى، فكانوا يعبدون غير الله ويقرّون بأنفسهم على ذلك، كما حكى الله عن إبراهيم عليه السلام، ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ (70) قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ (71)﴾ [الشعراء: 70، 71]، وذكر عن قوم هود أنهم: ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ [الأعراف: 70]. وذكر عن ثمود أنهم:﴿قَالُوا يَا صَالِحُ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا أَتَنْهَانَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَإِنَّنَا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ (62) ﴾ [هود: 62]، وقال عمن بعث فيهم النبي صلى الله عليه وسلم:﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: 3].

ففي جميع هذه الآيات تصريح منهم بأنهم **عبدوا** غير الله، ولم يزعم أحد منهم أن ما يقوم به ليس عبادة لغير الله، ولم يكونوا -مع ذلك- يرون أن الله تعالى لا يستحق العبادة، بل هم مقرون بأن الله تعالى إله مستحق للعبادة، ويعبدونه، ومقرون بأن ما يقومون به عبادة لغير الله عزوجل؛ لكنهم يرون أن العبادة ليست خاصة بالله تعالى، فيعبدونه ويعبدون معه غيره؛ ولهذا رفضوا الدعوة إلى عبادة الله تعالى وحده وترك ما كان عليه آباؤهم من عبادة غير الله.

ولأجل ذلك امتنع كفار قريش عن قول (لا إله إلا الله) إدراكًا منهم لمعناها، وهو الامتناع عن عبادة غير الله تعالى، وإفراده وحده بالعبادة، وعجبوا من أمر النبي صلى الله عليه وسلم إياهم بتوحيد الله تعالى بالألوهية، فقالوا: ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾[ص:5].

فحاصل خلاف المشركين مع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام هو في التوحيد الذي هو وجوب إفراد الله تعالى وحده بالعبادة، ولم يكن في فهم لا إله إلا الله، ولا مفهوم العبادة.

وفي مقابل ذلك نجد أن وجوب توحيد الله تعالى لم يكن محل خلاف عند من يقول (لا إله إلا الله)، وأنهم لا يختلفون في أن المراد بتوحيده تعالى: إفراده تعالى بما يختص به، وإنما يقع الخلاف بين من يقولها في **معناها**، وبناء على ذلك اختلفوا في تحديد حقيقة التوحيد و(ما يختص الله تعالى به)، ثم ما يتبع ذلك من الالتزام بهذه الكلمة، وتجنب ما يناقضها[1].

والذي عليه أهل السنة والجماعة أن التوحيد هو إفراد الله تعالى فيما يختص به، من الكمال في ذاته وأسمائه وصفاته، وربوبيته تعالى للكون، ووجوب ألوهيته تعالى أي أفراده بالعبادة، وقالوا إن معنى (لا إله إلا الله)، لا معبود بحق إلا الله.

ولهذا قالوا إن حقيقة التوحيد هو إفراد الله تعالى بالألوهية، والربوبية، والأسماء والصفات.

قال السفاريني: "اعلم أن التوحيد ثلاثة أقسام: توحيد الربوبية، وتوحيد الإلهية، وتوحيد الصفات، فتوحيد الربوبية أن لا خالق، ولا رازق، ولا محيي، ولا مميت، ولا موجد ولا معدم إلا الله تعالى، وتوحيد الإلهية إفراده - تعالى - بالعبادة، والتأله له، والخضوع والذل، والحب والافتقار، والتوجه إليه تعالى، وتوحيد

(1) انظر: رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله، للمعلمي (1/3-4).

الصفات أن يوصف الله - تعالى - بما وصف به نفسه، وبما وصفه به نبيه - صلى الله عليه وسلم - نفيا وإثباتا، فيثبت له ما أثبته لنفسه، وينفى عنه ما نفاه عن نفسه"[1].

وإنما تحصل لهم هذا من استقراء النصوص الشرعية، كما ذكر ذلك العلامة الشنقيطي -وغيره[2]- حين قال: "فقد هدى القرآن فيه للطريق التي هي أقوم الطرق وأعدلها، وهي توحيده جل وعلا في ربوبيته، وفي عبادته، وفي أسمائه وصفاته. وقد دل استقراء القرآن العظيم على أن توحيد الله ينقسم إلى ثلاثة أقسام"[3]، وذكر الأقسام الثلاثة (الربوبية والألوهية والأسماء والصفات).

ومن خالف أهل السنة في هذا التفصيل يزعم أن الربوبية والألوهية راجعة إلى أمر واحد هو اعتقاد تفرد الله تعالى بالربوبية، وما يترتب على ذلك من استحقاقه للعبادة، وزاد بعضهم فزعم أن العبادة لا تكون عبادة إلا إذا صرفت لمن يُعتقد فيه الربوبية، وبناء على ذلك لا فرق عندهم بين (الربوبية والألوهية)، وترتب على ذلك الخلل عندهم في حقيقة التوحيد والشرك[4].

ومما أشكل عليهم في ذلك تصورهم للعلاقة بين الربوبية والألوهية، وأنها تقتضي التلازم التام بينهما بحيث لا يتصور انفكاكهما، فالتوحيد في الربوبية يعني تحقق توحيد الألوهية ولا بد، وحصول الشرك في الألوهية هو نتيجة حتمية لحصوله في الربوبية، وإلا لم يكن شركًا.

واستدلوا على ذلك بما غايته إثبات وجود علاقة بين الربوبية والألوهية، فظنوا أن مجرد إثبات العلاقة بينهما كاف في الدلالة على ما ذهبوا إليه من التلازم التام، وظنوا أن أهل السنة بتفريقهم بين الربوبية والألوهية قد ألغوا وجود العلاقة بين الربوبية والألوهية.

وإن مما يزيل هذا اللبس توضيح موقف أهل السنة من العلاقة بين الربوبية والألوهية، وكيف بنيت عندهم، ليتضح أثر ذلك على التوحيد والشرك، وهو ما تتناوله المباحث الآتية بإذن الله تعالى.

---

([1]) لوامع الأنوار البهية (1/ 128-129).

([2]) انظر: التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير، بكر أبوزيد (30) حاشية (2)، القول السديد في الرد على من أنكر التقسيم، عبدالرزاق البدر، حقيقة التوحيد والفرق بين الربوبية والألوهية، علي العلياني (133-142)،حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، عبدالرحيم السلمي (95-99)، توحيد العبادة من تقريرات شيخ الإسلام، أحمد الغنيمان (84-91)، تقرير الإمام الطبري للتوحيد، عبدالله الغامدي (207-231)، وسيأتي توضيح لهذه المسألة إن شاء الله.

([3]) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (3/ 17).

([4]) ويمكن أن يقال العكس، فيقال: إن ما وقعوا فيه من إشكال في حقيقة التوحيد والشرك؛ ترتب عليه عدم تفريقهم بين الربوبية والألوهية، وكلاهما صحيح باعتبار.

المبحث الأول: مستند التفريق بين الربوبية والألوهية

العلاقة بين الرب تبارك وتعالى وبين الخلق، إذا نظر إليها من جهة الرب سميت تلك العلاقة بين الرب وخلقه: **ربوبيةً**، فالله تبارك وتعالى هو رب العالمين، ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [غافر: 64].

وإذا نظر إليه من جهة الخلق سميت العلاقة بين الخلق والرب تعالى: **عبوديةً**، فالكون كله عبد لله تعالى، ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾[مريم: 93]، وهذه هي العبودية القدرية الكونية الجبرية التي هي مقتضى الربوبية.

والواجب شرعًا تحقيق الألوهية وهي: العبودية الشرعية الاختيارية بالتعبد لله تعالى بما شرع لهم التعبد به، وبناء عليها انقسم الناس إلى مؤمن موحد، وكافر أو مشرك.

قال الإمام ابن القيم: "اسم (الرب) له الجمع الجامع لجميع المخلوقات، فهو رب كل شيء وخالقه، والقادر عليه، لا يخرج شيء عن ربوبيته، وكل من في السماوات والأرض عبد له في قبضته، وتحت قهره، فاجتمعوا بصفة الربوبية، وافترقوا بصفة الإلهية، فألهه وحده السعداء، وأقروا له طوعًا بأنه الله الذي لا إله إلا هو، الذي لا تنبغي العبادة والتوكل، والرجاء والخوف، والحب والإنابة والإخبات والخشية، والتذلل والخضوع إلا له.

وهنا افترق الناس، وصاروا فريقين: فريقًا مشركين في السعير، وفريقًا موحدين في الجنة؛ فالإلهية هي التي فرقتهم، كما أن الربوبية هي التي جمعتهم"[1].

ويقول العلامة السعدي: "فالله هو الذي له جميع معاني الربوبية التي يستحق أن يؤله لأجلها وهي صفات الكمال كلها، والمحامد كلها له، والفضل كله، والإحسان كله، وأنه لا يُشارِك اللهَ أحد في معنى من معاني الربوبية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[الشورى: 11] لا بشر ولا مَلَك، بل هم جميعاً عبيد مربوبون لربهم بكل أنواع الربوبية، مقهورون خاضعون لجلاله وعظمته، فلا ينبغي أن يكون أحد منهم نداً، ولا شريكا لله في عبادته وإلهيته، فبربوبيته سبحانه يربي الجميع من ملائكة وأنبياء وغيرهم: خلقاً ورزقاً وتدبيراً وإحياء وإماتة، وهم يشكرونه على ذلك بإخلاص العبادة كلها له وحده، فيؤلهونه ولا يتخذون من دونه ولياً ولا شفيعاً، فالإلهية حق له سبحانه على عبادته بصفة ربوبيته، وأنه الملك الذي له جميع معاني الملك"[2].

ومن جهة أخرى إذا نُظر إلى ما يجب على العبد تجاه ربه تعالى، وجد أنه يرجع إلى **أمرين**:

**أحدهما**: يتعلق بالعلم والاعتقاد، وهو الاعتقاد الجازم بما لله تعالى من الكمال المطلق في ذاته، وربوبيته تعالى للكون، واعتقاد استحقاقه وحده للعبادة.

**وثانيهما**: يتعلق بالعمل، وهو تحقيق العبودية لله تعالى عملًا، وإخلاص العبادة له وحده.

ومن هاتين الجهتين نجد أن ما يتعلق بالله تعالى يرجع إلى **ثلاثة أمور**:

**الأول**: كماله المطلق في ذاته تبارك وتعالى، وما لها من صفات الجلال والكمال التي لا يشاركه فيها غيره، وهذا هو الذي اصطلح على تسميته بتوحيد (الأسماء والصفات).

---

(1) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (1/52-53).
(2) القواعد الحسان لتفسير القرآن (ص: 14).

**الثاني**: علاقته تبارك وتعالى بمخلوقاته، فهو وحده ربها: أي خالقها ومالكها ومدبِّر أمرها، وهذا هو الذي اصطلح على تسميته بتوحيد (الربوبية).

**الثالث**: علاقة العبد به تعالى وتقدس، وهي الخضوع والتذلل التام له وحده سبحانه وتعالى، وهذا هو الذي اصطلح على تسميته بتوحيد (الألوهية/ العبادة).

ويلاحظ أن كمال الله تعالى في ذاته، وربوبيته، وعبودية الخلق له، واستحقاقه للعبادة، متحقق لله تعالى كونًا.

**والواجب على العبد شرعًا أمران:**

**الأول:** الإقرار بما هو متحقق لله تعالى، والتسليم به، والجزم به، وإفراد الله تعالى به، وهذا يسمي بـالتوحيد (العلمي/الخبري/الاعتقادي).

كما أخبر الله تعالى عن نفسه في قوله تعالى:﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الحشر: 24]، وقوله: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾[طه: 8]، قوله:﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11].

وقول الله تعالى:﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 164]، وقوله: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ﴾[الرعد: 16]، وقوله: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ (23) قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ (24) قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ (25) قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ (26) قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ (27) قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ (28)﴾ [الشعراء: 23 - 28].

**والثاني:** العمل بمقتضى ذلك الإقرار بما يستحقه الرب تعالى والامتثال له وتحقيقه عملًا، وإفراد الله تعالى به، وهذا يسمى بالتوحيد (العملي/ الطلبي/ الإرادي).

كما قال الله تعالى:﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾[الأعراف: 180]، وقال:﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾[الزخرف: 64]، وقال:﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾[مريم: 65].

جاء في هذه الآيات وغيرها ترتيب الأمر بالعبادة (فادعوه بها)، (فاعبدوه)، (فاعبده) على التسليم بما له من الكمال المطلق في ذاته، وربوبيته لخلقه، مما يدل على أن الإقرار والاعتقاد شيء، والعمل بمقتضى ذلك الإقرار شيء آخر، قد يجمع بينهما المرء أخذًا، وردًّا؛ فيأخذهما بأن يقر بما يختص به الله تعالى ويعتقده، ويعمل بمقتضى ذلك الإقرار، وقد يردّهما فلا يقر ولا يسلم بالاعتقاد، فيترك العمل من باب أولى.

وقد يقع منه الإقرار والاعتقاد، ولكنه يتأخر في مقام العمل؛ فلا يعمل بمقتضى ذلك الإقرار، أو يأتي بعمل يناقض ذلك الاعتقاد الذي أقر به.

ومما سبق يتضح وجود فرق بين الربوبية والألوهية، كما يوجد فرق بين التوحيد العلمي الخبري الاعتقادي، وبين التوحيد العملي الطلبي الإرادي، وبيانه فيما يأتي:

أولًا: التفريق بين الرب والإله:

التفريق بين الربوبية والألوهية هو مقتضى دلالة اللغة، ودلالة العقل والنقل؛ إذ الربوبية مأخوذة من (الرب)، والألوهية مأخوذة من (الإله)، وبينهما فرق في اللغة، وفي نصوص الشرع، وهو مقتضى النظر العقلي.

معنى الرب:

أ. **(الرب)** في اللغة يطلق أصالة على: المربي المصلح للشيء، والسيد المطاع، والمالك، وما في معناها[1].

قال في (مقاييس اللغة): "الرَّاءُ وَالْبَاءُ يَدُلُّ عَلَى أُصُولٍ. فَالْأَوَّلُ إِصْلَاحُ الشَّيْءِ وَالْقِيَامُ عَلَيْهِ. فَالرَّبُّ: **الْمَالِكُ، وَالْخَالِقُ، وَالصَّاحِبُ... وَالرَّبُّ: الْمُصْلِحُ لِلشَّيْءِ. وَاللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ الرَّبُّ؛ لِأَنَّهُ مُصْلِحُ أَحْوَالِ خَلْقِهِ.** وَالرِّبِّيُّ: الْعَارِفُ بِالرَّبِّ ... وَالْأَصْلُ الْآخَرُ لُزُومُ الشَّيْءِ وَالْإِقَامَةُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُنَاسِبٌ لِلْأَصْلِ الْأَوَّلِ، يُقَالُ أَرَبَّتِ السَّحَابَةُ بِهَذِهِ الْبَلْدَةِ، إِذَا دَامَتْ ... وَالْأَصْلُ الثَّالِثُ: ضَمُّ الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ، وَهُوَ أَيْضًا مُنَاسِبٌ لِمَا قَبْلَهُ، **وَمَتَى أُنْعِمَ النَّظَرُ كَانَ الْبَابُ كُلُّهُ قِيَاسًا وَاحِدًا**"[2].

وقال في (النهاية): **"الرَّبُّ يُطْلَقُ فِي اللُّغة عَلَى المالِك، وَالسَّيِّدِ، والمُدَبِّر، والمُرَبِّي، والقَيِّم، والمُنْعِم"**[3].

وقال الإمام الطبري (ت:311هـ): "إن الرّب في كلام العرب منصرفٌ على معان: فالسيد المطاع فيها يدعَى ربًّا، .. والرجل المصلح للشيء يُدعى ربًّا، ... والمالك للشيء يدعى رَبَّه.

وقد يتصرف أيضًا معنى (الربّ) في وجوه غير ذلك، **غير أنها تعود إلى بعض هذه الوجوه الثلاثة"**.

ثم قال مشيرًا إلى المعنى الشرعي: **"**فربّنا جلّ ثناؤه: السيد الذي لا شِبْه لهُ، ولا مثل في سُؤدده، والمصلح أمر خلقه بما أسبغ عليهم من نعمه، والمالك الذي **له الخلق والأمر"**[4]، وبهذا بيّن الإمام الطبري رحمه الله تعالى العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي.

وقال الإمام ابن تيمية: **"**الرب: هو الذي يربي عبده فيعطيه خلقه ثم يهديه إلى جميع أحواله من العبادة وغيرها**"**[5].

فالله تعالى أطلق عليه (الرب) لتحقق هذه المعاني في حقه على أكمل وجه وأعلاه، بل هذا المعنى ذكره أهل اللغة أيضًا فقالوا إن (الرب) معرَّفًا يطلق على الله تعالى وحده دون غيره، إلا شذوذًا[6].

**وبهذا يتبين أن الرب في الاصطلاح الشرعي يقصد به: المالك الخالق المدبّر، وما تفرع عن ذلك من المعاني**، وهذا لا يطلق إلا على الله تعالى وحده، الذي له الخلق والأمر، واعتقاد اختصاصه تعالى بهذه المعاني، هو المقصود بـ(توحيد الربوبية)[7].

---

(1) انظر: العين (8/ 256)؛ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (1/ 130)؛ مقاييس اللغة (2/ 381)؛ أساس البلاغة (1/ 327)؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (2/ 179)؛ مختار الصحاح (116)؛ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (1/ 214)؛ المفردات، للراغب (336).

(2) مقاييس اللغة (2/ 381-382).

(3) النهاية في غريب الحديث والأثر (2/ 179).

(4) تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (1/ 141-142).

(5) مجموع الفتاوى (1/ 22).

(6) انظر: الصحاح (130/1)، المفردات، للراغب (336).

(7) انظر مثلًا: القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (1/9-14)، الكمال الإلهي بين أهل السنة ومخالفيهم، عبدالله الأحمدي (158-189)، حقيقة التوحيد، السلمي (190-205)، مباحث الربوبية والقدر، عيسى السعدي (70-112).

ودخول الملك والتدبير في معنى الربوبية لا إشكال في مطابقته لدلالة اللغة، وأما الخلق، فقد يُستشكل دخوله فيها، فيقال: إن كلمة (الرب) لا تدل على (الخلق) في أصل إطلاقها اللغوي؛ لأن أصلها من التربية، وهي إنما تكون لما هو موجود، وأما الخلق فهو الإيجاد نفسه.

والحقيقة أن ذلك لا يمنع أن يكون (الخلق) من المعاني المرادة بكلمة (الرب) في حق الله تعالى دون غيره، قال القرطبي في تفسير (الرب) في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، قال: "فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ رَبُّ الْأَرْبَابِ، يملك المالك والمملوك، **وهو خالق ذلك ورازقه**، وَ**كُلُّ رَبٍّ سِوَاهُ غَيْرُ خَالِقٍ** وَلَا رَازِقٍ"[1].

ومن جهة أخرى فإن الخالق له الكمال المطلق في الملك والرزق والتدبير، وفي نص الطبري السابق ما يشير إلى ذلك حين قال: "المالك الذي له **الخلق** والأمر"، فالخالق له الكمال المطلق في الملك، كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما، في رجلين اختصما عنده في بئر فقال أحدهما: "(أنا فَطَرتها)، يقول: أنا ابتدأتها"[2]، مستدلًا بذلك على أنه مالكها؛ لكونه هو الذي أنشأها، وكذلك يقال في الإنعام الذي هو أحد المعاني التي تدل عليه كلمة (الربوبية) إذ لا إنعام أعظم من الإيجاد من العدم، ويقال في التدبير ما قيل فيهما؛ فكمال التدبير إنما يقع من ابتداء الخلق، وهكذا، كما ذكر الثعلبي في تفسير قوله تعالى:﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أن معنى (الرب) "هو **الخالق ابتداء**، والمربي غذاء، والغافر انتهاء"[3].

وفرق بين أن يقال: إن معنى الكلمة في أصل اللغة ليس كذلك، وبين أن يقال إن اللغة تأبى هذا الاستعمال، والمهم أن اللغة لا تمنعه، فكيف وقد نصّ عليه بعض أهل اللغة[4].

وهذا يدل على أن إطلاق (الرب) بمعنى (الخالق) ليس من باب التجوز لكونه لازمًا من لوازم معانيها، وإنما هو مما يدخل في معنى الكلمة، كما تقدم أن كلمة (الرب) تطلق على غير ما ذكر مما يكون راجعًا إليه.

ثم إن مقصود من عرّف الربوبية بهذا التعريف أن (الخالق) من معاني (الرب)، فلا يفهم من ذلك أنه قصدوا التطابق بين كلمتي: الخالق والرب، وإنما المقصود أن الربوبية تدل على (الخلق) بالتضمن، فيكون أحد معانيها، لا أنه مرادف لها[5].

ومهما يكن الأمر فإنه لا خلاف في أن: الخلق، والملك، والتدبير، من المعاني التي يختص الله تعالى بها، وهي من جنس واحد، فمعنى (الخلق) ليس أجنبيًّا عن سائر المعاني، فكلها تدور حول علاقة الرب بالمربوب، كما تقدم؛ فلا يكون في إطلاق لفظ (الربوبية) عليها كبير إشكال حتى عند من لا يرى هذا التقسيم[6].

خاصة وأن الربوبية معنى شرعي لا يقتصر فيه على دلالة اللغة، وإنما المعتبر فيه المعنى الشرعي، وقد ورد إطلاق (الرب) في النصوص الشرعية على (الخالق) كثيرًا، فيكون مما اتفقت عليه دلالة اللغة والشرع.

ومما ورد من إطلاق (الرب) بمعنى (الخالق) في النصوص الشرعية:

- قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فقد فسَّر ابن عباس رضي الله عنهما (الرب) في هذه الآية

---

(1) تفسير القرطبي (1/ 137).
(2) تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (11/ 283).
(3) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي (110/1)؛ وانظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسفي (1/ 30).
(4) كما ذكره ابن فارس في مقاييس اللغة، وقد تقدم نقله قريبًا، وانظر: مجمل اللغة، له (370).
(5) وسيأتي التفريق بين دلالة (الرب) على (الخالق)، وبين دلالة (الإله) على (الخالق).
(6) يلاحظ هذا -فيما تقدم وفيما يأتي- من أقوال بعض المفسرين ممن هم على طريقة المتكلمين أو تأثروا بهم.

بالخالق، فقال: "يقول: قل الحمد لله **الذي له الخلق كله** - السمواتُ كلهن ومن فيهنّ، والأَرَضُون كلُّهنّ ومن فيهنّ وما بينهن، مما يُعلم ومما لا يُعلم"[1].

- قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ﴾ [الرعد: 16]، قال الطبري: "يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم: قل يا محمد لهؤلاء المشركين بالله: مَنْ رَبُّ السموات والأرض ومدبِّرها؟ فإنهم سيقولون الله. وأمر الله نبيّه صلى الله عليه وسلم أن يقول: "الله"، فقال له: قل، يا محمد: ربُّها، **الذي خلقها وأنشأها**، هو الذي لا تصلح العبادة إلا له، وهو الله"[2].

وقال الثعلبي: في قوله تعالى:"﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ﴾ أي **خالقهما** ومدبرهما ﴿فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ ولا بد لهم من ذلك"[3].

وقال البغوي : "قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ﴾، أي: **خالقهما** ومدبرهما"[4].

وفي تفسير البيضاوي: "﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ﴾ **خالقهما** ومتولي أمرهما"[5].

- قوله تعالى:﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ (23) قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ (24) قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ (25) قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ (26) قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ (27) قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ (28)﴾ [الشعراء: 23 - 28].جاء في تفسيرها عند ابن أبي حاتم: "قَوْلِهِ: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِينَ﴾: أَيْ **وخلق آبائكم الْأَوَّلِينَ وَخَلَقَكُمْ**، مِنْ آبَائِكُمْ"[6]، و "فِي قَوْلِهِ: ﴿قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾: أَيْ **خَالِقُ** الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا أَيْ **خَالِقُ** مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْخَلْقِ"[7].

وعن الكلبي في قوله تعالى: "﴿رَبُّ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَما بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾ إنّه **خلقها"**[8].

وقال ابن كثير في قوله: "﴿قال رب السموات والأرض وما بينهما﴾ أي: **خالق جميع ذلك ومالكه، والمتصرف فيه وإلهه**، لا شريك له، هو الله **الذي خلق الأشياء كلها**، العالم العلوي وما فيه من الكواكب الثوابت والسيارات النيرات، والعالم السفلي وما فيه من بحار وقفار، وجبال وأشجار، وحيوان ونبات وثمار، وما بين ذلك من الهواء والطيور، وما يحتوي عليه الجو، الجميع عبيد له خاضعون ذليلون"، وفي قوله: "﴿ربكم ورب آبائكم الأولين﴾ أي: **خالقكم وخالق آبائكم الأولين**، الذي كانوا قبل فرعون وزمانه"[9].

والأمثلة على ذلك كثيرة، والمقصود أن (الرب) يطلق لغة وشرعاً على: الخالق والمالك والمدبر، وما يتبعهما من المعاني، وأن المقصود بـ (توحيد الربوبية) هو إفراد الله تعالى بهذه المعاني، وما يتصل بها.

---

(1) جامع البيان، الطبري، ت شاكر (143/1).
(2) جامع البيان، الطبري، ت شاكر(16/ 405).
(3) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (5/ 283).
(4) تفسير البغوي - إحياء التراث (3/ 13).
(5) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي (3/ 184).
(6) تفسير ابن أبي حاتم (8/ 2756)، برقم (15577)، ونحوه برقم (15574).
(7) تفسير ابن أبي حاتم (8/ 2757)، برقم (15579).
(8) تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن (7/ 162)؛ وانظر: الوجيز للواحدي (ص: 788)، تفسير البغوي - إحياء التراث (3/ 465).
(9) تفسير ابن كثير ت سلامة (6/ 138).

معنى الإله:

**ب. وأما (الإله)**، فالأصل أنه يطلق في اللغة على (المعبود)، "فإله (فِعَال) بمعنى (مفعول) كأنه مألوه أي معبود"[1]، و"التَّألُّه: التعبُّد"[2]، "والإلاهَة، والألوهَة، والأُلُوهِيَّةُ: الْعِبَادَة"[3]، فمدار كلام أهل اللغة على أن هذا هو الأصل في هذه الكلمة، وبعضهم حصره على هذا المعنى كما قال ابن فارس: "(أَلَهَ) الْهَمْزَةُ وَاللَّامُ وَالْهَاءُ **أَصْلٌ وَاحِدٌ**، وَهُوَ التَّعَبُّدُ. فَالْإِلَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعْبُودٌ. وَيُقَالُ: تَأَلَّهَ الرَّجُلُ: إِذَا تَعَبَّدَ. قَالَ رُؤْبَةُ:

(لِلَّهِ دَرُّ الْغَانِيَاتِ الْمُدَّهِ ... سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِي)

وَالْإِلَاهَةُ: الشَّمْسُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ قَوْمًا كَانُوا يَعْبُدُونَهَا. قَالَ الشَّاعِرُ: (فَبَادَرْنَا الْإِلَاهَةَ أَنْ تُؤَوِّبَا)، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي التَّحَيُّرِ أَلِهَ يَأْلَهُ فَلَيْسَ مِنَ الْبَابِ، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ وَاوٌ[4]"[5].

وقال الزجاج: "وَلَا تعرج على قَول من ذهب إِلَى أَنه مُشْتَقّ من وَله يوله، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَو كَانَ مِنْهُ لقيل فِي تفعل مِنْهُ توله لِأَن الْوَاو فِيهِ وَاو فِي توله، **وَفِي إِجْمَاعهم على أَنه تأله بِالْهَمْز** مَا يبين أَنه لَيْسَ من وَله"[6].

وذكر بعضهم معان أخر مع هذا المعنى، ولم أقف على من منع إطلاق (الإله) على (المعبود)، بل هذا محل اتفاق عند أهل اللغة، وإنما ذكر بعضهم معان أخرى تدخل في معنى الإله مع المعبود.

ومن ذلك: قول الراغب الأصفهاني: "وأَلَهَ فلان يَأْلُهُ الآلهة: عبد، وقيل: تَأَلَّهَ. **فالإله على هذا هو المعبود**، وقيل: هو من: أَلِهَ، أي: تحيّر،... وذلك أنّ العبد إذا تفكّر في صفاته تحيّر فيها، وقيل: أصله: ولاه، فأبدل من الواو همزة، وتسميته بذلك لكون كل مخلوق والها نحوه... وقيل: أصله من: لاه يلوه لياها، أي: احتجب. قالوا: وذلك إشارة إلى ما قال تعالى: ﴿لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصارَ﴾ [الأنعام/ 103] ، والمشار إليه بالباطن في قوله: ﴿وَالظَّاهِرُ وَالْباطِنُ﴾[الحديد/ 3]"[7]، وبعد أن ذكر هذه الأقوال، عاد إلى تقرير المعنى الأول فقال: "وإِلَهٌ حقّه ألا يجمع، إذ لا **معبود** سواه، لكن العرب لاعتقادهم أنّ هاهنا **معبودات** جمعوه، فقالوا: الآلهة. قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنا﴾ [الأنبياء/ 43] ، وقال: ﴿وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ﴾ [الأعراف/ 127] وقرئ: (وإلاَهَتَك) أي: **عبادتك**"[8].

قال ابن قتيبة: "فِي حَدِيث وهيب انه قَالَ: إِذا وَقع العَبْد فِي أُلْهَانِية الرب ومهيمنية الصيديقين ورهبانية الْأَبْرَار لم يجد أحدا يَأْخُذ بِقَلْبِه وَلَا تلْحقهُ عينه.

أُلهانية الرب مَأْخُوذَة من إِلَه وتقديرها: فُعلانية كَأَنَّهُ يُقَال: إله بَين الْآلهَة والألهانية. وَكَانَ ابْن عَبَّاس يقْرَأ: / يذرك وآلهتك / أَي: وربوبيتك. وَيُقَال: إِن الْهَاء مَأْخُوذ من أَله يأله إِذا تحير كَأَن الْقُلُوب تأله عِنْد التفكر فِي عَظمَة الله وَقَالَ الأخطل:

---

([1]) اشتقاق أسماء الله الحسنى، الزجاجي (24)؛ وانظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (6/ 2223)، مجمل اللغة لابن فارس (ص: 101)، المفردات في غريب القرآن (ص: 82)، لسان العرب (13/ 469)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (1/ 19)، تاج العروس (36/ 321).

([2]) العين (4/ 90)، اشتقاق أسماء الله الحسنى، الزجاجي (24)، وانظر: تهذيب اللغة (6/ 222)، مجمل اللغة لابن فارس (ص: 101)، المحيط في اللغة - عالم الكتب (4/ 64)، المخصص (4/ 63)، أساس البلاغة (1/ 33)، لسان العرب (13/ 469)، القاموس المحيط (ص: 1242)، تاج العروس (36/ 324).

([3]) المحكم والمحيط الأعظم (4/ 358)، لسان العرب (13/ 468)، وانظر: القاموس المحيط (ص: 1242).

([4]) انظر: مادة (وَلَهَ) مقاييس اللغة (6/ 140).

([5]) مقاييس اللغة (1/ 127)، وانظر: مجمل اللغة لابن فارس (ص: 101).

([6]) تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (ص: 25)

([7]) المفردات في غريب القرآن (ص: 82-83).

([8]) المفردات في غريب القرآن (ص: 82-83).

وَنحن قسمنا الأَرْض نِصْفَيْنِ: نصفهَا ... لنا ونرامي أَن تكون لنا مَعًا

بتسعين ألفا **تأله** الْعين وَسطهَا ... مَتى تَرَهَا عين الطرامة تدمعا ...

أَي: تتحير فتدمع. يَقُول: إِذا وَقع العَبْد فِي عَظمَة الله وجلاله وَغير ذَلِك من صِفَات الربوبية والمهيمنية: الامانة. وَقَالَ الله جلّ وَعز: ﴿ومهيمنا عَلَيْهِ﴾ أَي: أَمينا عَلَيْهِ. وَيُقَال: شَاهدا عَلَيْهِ وهما متقاربان.

يَقُول: إِذا وَقع العَبْد فِي هَذِه الدرجَة لم يُعجبهُ أحد وَلم يحب إِلَّا عز جلّ وَعز"[1].

وقال ابن الأثير في معنى: "حَدِيثُ وُهَيْب بْنِ الوَرْد «إِذَا وَقَعَ الْعَبْدُ فِي أُلْهَانِيَّة الرَّبِّ لَمْ يَجِدْ أَحَدًا يَأْخُذُ بقلْبه» هُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ إلاهٍ، وتَقْديرُها فُعلانية بِالضَّمِّ: يَقُولُ إِلَاهٌ بَيِّنُ الإِلَاهِيَّة والأُلْهَانِيَّة. وَأَصْلُهُ مِنْ أَلِهَ يَأْلَهُ إِذَا تَحَيَّر. يُريد إِذَا وَقَعَ الْعَبْدُ فِي عَظَمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَجَلَالِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صِفاتِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَصرَفَ وَهْمَهُ إِلَيْهَا أبْغَض النَّاسَ حَتَّى لَا يَمِيلَ قَلْبُهُ إِلَى أَحَدٍ"[2].

وقال في القاموس المحيط -بعد أن قرر المعنى الأول-: "وألِهَ، كفَرِحَ: تَحَيَّرَ، وعلى فلانٍ: اشْتَدَّ جزَعُهُ عليه، وإليه: فَزِعَ، ولاذَ. وألَهَهُ: أجارَهُ، وآمَنَه"[3].

ونقل في (اللسان) أقوالًا أخرى منها قول من "قال: أَصل إِلَهٍ وِلاهٌ، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً كَمَا قَالُوا للوِشاح إِشاحٌ وللوِجاحِ وَهُوَ السِّتْر إِجاحٌ، وَمَعْنَى ولاهٍ أَن الخَلْقَ يَوْلَهُون إِلَيْهِ فِي حَوَائِجِهِمْ، ويَضْرَعُون إِلَيْهِ فِيمَا يُصِيبُهُمْ، ويَفْزَعون إِلَيْهِ فِي كُلِّ مَا يَنُوبُهُمْ، كَمَا يَوْلَهُ كُلُّ طِفْل إِلَى أُمه"[4]، "وَقِيلَ فِي اسْمِ الْبَارِي سُبْحَانَهُ إِنَّهُ مأْخوذ من أَلِهَ يَأْلَه إِذا تَحَيَّرَ، لأَن الْعُقُولَ تَأْلَهُ فِي عَظَمَتِهِ. وأَلِهَ يَأْلَه أَلَهاً أَي تَحَيَّرَ، وأَصله وَلِهَ يَوْلَهُ وَلَهاً. وَقَدْ أَلِهْتُ عَلَى فُلَانٍ أَي اشْتَدَّ جَزَعِي عَلَيْهِ، مِثْلُ وَلِهْتُ، وَقِيلَ: هُوَ مأْخوذ مَنْ أَلِهَ يَأْلَهُ إِلَى كَذَا أَي لجأَ إِلَيْهِ لأَنه سُبْحَانَهُ المَفْزَعُ الَّذِي يُلْجأُ إِلَيْهِ فِي كُلِّ أَمر؛ قَالَ الشَّاعِرُ: (أَلِهْتَ إِلينا والحَوادِثُ جَمَّةٌ) وقال آخَرُ: (أَلِهْتُ إِلَيْهَا والرَّكائِبُ وُقَّف)" [5].

"والإله - عز وجل - إنما قيل لأن القلوب تأله عند التفكر في عظمته أي تتحير"[6].

"[الإِلَه]: الله عز وجل، قال الله تعالى: ﴿إِنَّما الهكُمُ اللّهُ﴾.

واشتقاقه من التَّألُّه، وهو التعبّد. وقيل: اشتقاقه من أَلِهْتُ إليه: أي فزعتُ إليه.

قال سيبويه: الإِلَهُ أصل اسم اللّاه تعالى، فحذفت الهمزة، وجعلت الألف واللام عوضاً لازماً، فصار بذلك كالاسم العلم. ويقال: أصله. لَاهٌ، من لَاهَ: إذا احتجب. والآلهة: أصنام كانت تعبد، واحدها: إِلَهٌ"[7].

فحاصل المعاني التي قيلت في معنى (الإله) غير العبادة، ترجع إلى: المحبة والولع، التضرع، السكون، التحير، الفزع، الإجارة والحماية، الإقامة، الاحتياج، الطرب، الاحتجاب والارتفاع، الخلق.

ويلاحظ في هذه المعاني أن ترجع إلى نوعين:

---

(1) غريب الحديث لابن قتيبة (3/ 728-729).
(2) النهاية في غريب الحديث والأثر (1/ 62)، وانظر: لسان العرب (13/ 467).
(3) القاموس المحيط (ص: 1242).
(4) لسان العرب (13/ 468).
(5) لسان العرب (13/ 468).
(6) المحيط في اللغة - عالم الكتب (4/ 64).
(7) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (1/ 307).

الأول: وهو الأكثر يرجع إلى معنى يقوم بالعبد تجاه معبوده، وعمل من أعمال القلوب، كالفزع واللياذ والمحبة والولوع والتضرع، وطلب الحماية، والإجارة، ونحو ذلك من المعاني التي ترجع فيه حقيقتها إلى كونها صورة من صور التعبد.

الثاني: يرجع إلى معنى يتعلق بالرب في ذاته، كالاحتجاب والارتفاع، الخلق، وهو قليل ونادر، وغير مشهور عند عامة أهل اللغة، وقد يكون من باب التجوز في الإطلاق[1].

***

**تنبيه:**

لا بد هنا من التفريق بين أمور:

1. تفسير (الإله) بـ (المعبود) فهذا محل اتفاق، وكل من ذكر معاني (الإله) ذكره، ولم أقف على من منعه، ولهذا قال المعلمي: "ومادة (أله) بمعنى (عبد) مستعملة متصرفة فكيف يعدل عنها؟"[2].
2. حصر معنى (الإله) في (المعبود) ومنع إطلاقه على غير هذا المعنى، فهذا قال به بعضهم لكنه ليس محل اتفاق، فقد ذكروا معان أخر، ولكنها لا تصل من حيث القوة والكثرة إلى (المعبود).
3. تفسير (الإله) بمعنى (الخالق) وما في معناه، فهذا ورد عن بعضهم لكنه ليس معروفًا في اللغة، كما قال ابن سيده: "وَحكى عَن بَعضهم: لاهَ الله الْخلق يَلُوهُهُمْ: خلقهمْ. **وَذَلِكَ غير مَعْرُوف**"[3]؛ فلا يمكن أن يجعل هذا القول قريبًا من القول المشهور المتفق عليه.

وحين يقال: إن الاتفاق حاصل على تفسير الإله بالمعبود[4]؛ فالمقصود به الأمر الأول وهو أنهم اتفقوا على ذكره واعتباره حتى من ذكر غيره من المعاني لم يهمله، ولا يلزم من ذلك أنهم منعوا غيره، ففرق بين أن يقال: اتفقوا على أن الإله هو المعبود، وبين أن يقال: إن الإله لا يطلق إلا على المعبود.

كما أن نفيهم إطلاق الإله على الخالق، قائم على مستند صحيح فذكره شاذ، وقد أنكره بعض أهل اللغة كما تقدم، والقول بأن (الإله) لا يطلق إلا على المعبود اجتهاد له وجه من النظر أيضًا.

***

**مسألة: الفرق بين الإله مطلقًا وبين الإله الحق:**

كلام العلماء من أهل اللغة وأهل التفسير وغيرهم في بيان معنى (الإله) يأتي في أحد سياقين:

**الأول:** بيان معنى (الإله) مطلقًا، وفي هذا السياق ينصون على أن (الإله) **"اسم يقع على كل معبود بحق أو باطل"**[5]، ولهذا فرقوا بين لفظ الجلالة (الله) وبين (الإله)، فقالوا: "إنَّ (الله) تبارك وتعالى لا يقع إلاّ على

---

[1] وسيأتي بإذن الله تعالى تفصيل حول هذا في المبحث الثاني.

[2] رفع الاشتباه – ضمن الآثار- (396/2).

[3] المحكم والمحيط الأعظم (4/ 425).

[4] انظر: تفسير النيسابوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان (1/ 76)، تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذى هو حق الله على العبيد، سليمان بن عبدالله (ص: 54)، فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد (126/1).

[5] تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (1/ 6)، وانظر: الكليات (ص: 172).

المعبود حقيقة، وأمّا (الإله) فيقع على كل معبود بحق أو باطل"[1]، "فَإِذَا قِيلَ (الإله) انْطَلَقَ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَعَلَى مَا يُعْبَدُ مِنَ الأَصنام، وَإِذَا قُلْتَ (اللَّهُ) لَمْ يَنْطَلِقْ إِلَّا عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى"[2].

**الثاني:** بيان معنى (الإله) الحق (الله تعالى)، وفي هذا السياق يُذكر موجب كونها إلهًا حقًا، وهو ما له من الكمال المطلق في ذاته وأسمائه وصفاته، وربوبيته، ونحو ذلك، بل قد يأتي في هذا السياق المنع من إطلاق (الإله) إلا على الإله الحق سبحانه وتعالى، وهذا يأتي عادة في تفسيرهم للفظ الجلالة (الله) والكلام في اشتقاقه، وفي تفسير كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) وبيان أن المنفي فيها هو الألوهية الحقة عن غير الله[3].

فلا يفهم من ذلك أن ما يُذكر من موجوب استحقاق الله تعالى للعبادة في مثل هذه السياقات، هو من محددات معنى (الإله)؛ بل هو من التفريق بين الإله الحق، والإله الذي جعل إلهًا بالباطل، ففرق بين بيان معنى (الإله)، وبين بيان موجوب كون الله تعالى وحده هو الذي يستحق العبادة، ومن ذلك قول عمرو الجموح رضي الله عنه الذي رواه أهل السير في قصة إسلامه: "وَاَللَّهِ لَوْ كُنْتَ إلَهًا لَمْ تَكُنْ ... أَنْتَ وَكَلْبٌ وَسْطَ بِئْرٍ فِي قَرَنْ

أُفٍّ لِمَلْقَاكَ إلَهًا مُسْتَدَنْ ... الْآنَ فَتَّشْنَاكَ عَنْ سُوءِ الْغَبَنْ"[4].

أي لوكنت إلهًا حقًا، فالألوهية المنفية في هذه الأبيات هي الألوهية الحقة، لا نفي كونه معبودًا.

وقد أشار إلى هذا التفريق في (الفروق اللغوية)، فقال: "الْفرق بَين الْإِلَه والمعبود بِحَق: أَن الْإِلَه هُوَ الَّذِي يحِق لَهُ الْعِبَادَة، فَلَا إِلَه إِلَّا الله، وَلَيْسَ كل معبود يحِق لَهُ الْعِبَادَة أَلا ترى أَن الْأَصْنَام معبود والمسيح وَلَا يحِق لَهُ وَلها الْعِبَادَة"، وقال: "الْفرق بَين قَوْلنَا يحِق لَهُ الْعِبَادَة وَقَوْلنَا يسْتَحق الْعِبَادَة: أَن قَوْلنَا يحِق لَهُ الْعِبَادَة يُفِيد أَنه على صفة يَصح أَنه منعم، وَقَوْلنَا يسْتَحق يُفِيد أَنه قد أنعم وَاسْتحق وَذَلِكَ أَن الِاسْتِحْقَاق مضمن بِمَا يسْتَحق لأَجله"[5].

وأشار إلى المعنى نفسه صاحب (الكليات) فقال: "وقد صرحوا بأن لفظ (إله) منكرًا بمعنى المعبود مطلقًا بحق كان أو بباطل، إلا أنه يحمل في كلمة التوحيد على المعبود بالحق بقرينة أن المراء والجدال إنما هو في المعبود بحق، وهو المقصود بإثبات الوجود وحصره ويكون مجازًا مستعملًا في معنى أخص من معناه الأصلي، والحاصل: أن (الإله) اسم لمفهوم كلي هو المعبود بحق، والله علم لذات معين هو المعبود بالحق، وبهذا الاعتبار كان قولنا: (لا إله إلا الله كلمة توحيد) أي: لا معبود بحق إلا ذلك الواحد الحق"[6].

وفي هذا السياق يأتي قول الإمام ابن تيمية: "والعابدون إنما مقصودهم أن يعبدوا من هو إله يستحق العبادة، فإذا قيل لهم: كل ما سوى الله ليس بإله، **إنما الإله هو الله وحده كان هذا نهيًا لهم عن عبادة ما سواه وأمرا بعبادته.** وأيضا: فلو لم يكن هناك طالب للعبادة فلفظ الإله يقتضي أنه يستحق العبادة، فإذا أخبر أنه هو المستحق للعبادة دون ما سواه كان ذلك أمرًا بما يستحقه، وليس المراد هنا بـ(الإله) من عبده عابد بلا استحقاق فإن هذه الآلهة كثيرة؛ ولكن تسميتهم آلهة، والخبر عنهم بذلك **واتخاذهم معبودين أمر باطل**، كما

---

[1] شرح جمل الزجاجي (2/ 139).
[2] لسان العرب (13/ 469).
[3] انظر: تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (ص:53-54)، توحيد العبادة في تقريرات شيخ الإسلام، الغنيمان (95-97).
[4] سيرة ابن هشام ت السقا (1/ 453)، وانظر: دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني (ص: 312)، ودلائل النبوة للبيهقي (2/ 456).
[5] الفروق اللغوية للعسكري (ص: 185).
[6] الكليات (ص: 172).

قال تعالى: ﴿إن هي إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان﴾ وقال: ﴿ذلك بأن الله هو الحق وأن ما يدعون من دونه هو الباطل﴾.

**فالآلهة التي جعلها عابدوها آلهة يعبدونها كثيرة؛ لكن هي لا تستحق العبادة، فليست بآلهة**، كمن جعل غيره شاهدًا أو حاكمًا أو مفتيًا أو أميرًا وهو لا يحسن شيئًا من ذلك"[1].

فنفي الألوهية عن غير المستحق هنا، لا يفهم منه نفي صحة إطلاق لفظ الإله عليه، ولا نفي أن يكون معبودًا، وإنما هو نفي لكونه إلهًا حقًا.

كما لا يفهم مما يذكر في معنى لفظ الجلالة (الله) أنه مما يدخل في معنى (الإله)، لكون لفظ الجلالة مشتق من (الإله)؛ بل لفظ الجلالة (الله) أوسع من لفظ (الإله) لأنه يجمع معاني صفات الله تعالى كلها، فيتوسع فيه العلماء بذكر أوجه دلالته على الله تعالى وصفاته وكماله، مما لا يكون يدخل في معنى (الإله)[2] من حيث الأصل، كما قال الإمام ابن القيم: "اسم (الله) تعالى هو الجامع لجميع معاني الأسماء الحسنى والصفات العلى"[3]، وقال: "اسم (الله) دال على جميع الأسماء الحسنى، والصفات العليا ... فعلم أن اسمه (الله) مستلزم لجميع معاني الأسماء الحسنى، دال عليها بالإجمال، والأسماء الحسنى تفصيل وتبيين لصفات الإلهية التي اشتق منها اسم (الله)"[4].

بل ربما توسع بعضهم -من هذا الوجه- في ذكر معاني (الإله) باعتبار صلته بلفظ الجلالة (الله)، ومنهم الإمام القيم نفسه حين قال: "وأما (الإله) فهو الجامع لجميع صفات الكمال ونعوت الجلال، فيدخل في هذا الاسم جميع الأسماء الحسنى ولهذا كان القول الصحيح أن (الله) أصله (الإله) كما هو قول سيبويه وجمهور أصحابه إلا من شذ منهم"[5].

***

فالحاصل أن (الربوبية) باستعمالاتها في اللغة وفي الشرع ترجع إلى معنى يقوم بـ(الرب) إما صفة له أو فعلا له، ولهذا عُرِّف توحيد الربوبية بأنه: (إفراد الله تعالى بأفعاله).

وما يجب على العبد تجاه هذه المعاني، هو الإقرار بها والجزم بذلك، واعتقاد اختصاص الله تعالى بها دون غيره.

في حين أن (الألوهية) في اللغة وفي الشرع ترجع إلى معنى يقوم بـ(العبد)، تجاه إلهه، وأن ذلك المعنى إنما هو **فعل** يقوم بالعبد يصير به متألهًا لمن يرى فيه الألوهية، كما قال الزجاج: "يُقَال تأله فلَان إذا **فعل فعلًا** يقربهُ من الْإِلَه"[6]؛ ولذلك عُرِّف توحيد الألوهية بأنه: (إفراد الله تعالى بأفعال العباد)، أو (بالعبادة).

قال العلامة السعدي: "الفرق بين الربوبية والعبودية: أن الربوبية وصف الرب وفعله، والعبودية وصف العبيد وفعلهم"[7].

---

(1) مجموع الفتاوى (14/172-173).
(2) انظر: اسم الله الأعظم، عبدالله الدميجي (103)، فقه الأسماء الحسنى، عبدالرزاق البدر (90)، روائح الحسنى، عبدالعزيز الحميدي (35).
(3) بدائع الفوائد، ابن القيم (2/ 249).
(4) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (1/ 56).
(5) بدائع الفوائد، ابن القيم (2/ 249).
(6) تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (ص: 26).
(7) القواعد الحسان لتفسير القرآن (ص: 91).

معنى العبادة:

**والعبادة:** الأصل فيها أنها بمعنى التذلل والخضوع، قال الزجاجي: "وأصل العبادة: الخضوع والتذلل من قولهم: «طريق معبد» إذا كان موطوءًا مذللًا لكثرة السير فيه، ومنه اشتقاق العبد لخضوعه وذلته لمولاه"[1]، وقال ابن سيدة: "أصل الْعِبَادَة فِي اللُّغَة التّذليل من قَوْلهم: طَرِيق مُعَبَّد: أَي مُذَّلَّل، بِكَثْرَة الْوَطْء عَلَيْهِ"[2].

وفي الصحاح: "وأصل العُبوديَّةِ الخضوعُ والذلُّ. والتعبيدُ: التذليلُ يقال: طريقٌ مُعَبَّدٌ. والبعير المُعَبَّدُ: المهنوءُ بالقَطِران المُذَلَّلُ. والمُعَبَّدَةُ: السفينةُ المُقَيَّرَةُ"[3].

وقال ابن فارس: "الْعَيْنُ وَالْبَاءُ وَالدَّالُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، كَأَنَّهُمَا مُتَضَادَّانِ، وَ [الْأَوَّلُ] مِنْ ذَيْنِكَ الْأَصْلَيْنِ **يَدُلُّ عَلَى لِينٍ وَذُلٍّ**، وَالْآخَرُ عَلَى شِدَّةٍ وَغِلَظٍ"[4].

وتطلق العبادة على الطاعة أيضًا، قال في القاموس: "والعَبْدِيَّةُ والعُبودِيَّةُ والعُبودَةُ والعِبادَةُ: الطَّاعَةُ"[5].

وحاصل ما ذكره أهل اللغة أن العبادة تطلق على التذلل والخضوع من حيث الأصل، وفرقوا بين التعبّد الذي يكون للإله، والعُبُودَة التي تكون بين البشر، فالأولى اختيارية، والثانية اضطرارية، والأولى يجمع الموصوف بها على (عباد)، والثانية يجمع على (عبيد)، والأولى يصاغ منها فعل (عَبَد، يَعبُد)، بخلاف الثانية، فيقال: فلان عبد الله تعالى ويعبده، أو عبد الأصنام ويعبدها، ولا يقال فلان عبد فلانًا ويعبده بمعنى صار مملوكًا له، وقد يقال ذلك إذا ذل وخضع له باختياره لأنه صار في حكم الأول، وإما إذا كان بغير اختياره فيقال: تعبّد فلان فلانًا أو أعبد فلان فلانًا أو استعبد فلان فلانًا إذا صيّره مملوكًا أو عامله معاملة المملوك.

وفرقوا في الجمع بين التعبد للآلهة الباطلة، والتعبد للإله الحق سبحانه وتعالى، فيقال في الأول: عبدة الأوثان، وفي الثاني: عباد الله.

قال الزجاجي: "وليس كل من خضع لآخر قيل له: قد عبده إلا أن يخضع له ويذل موجبًا له ذلك على نفسه، ومقرًا له بأن مخالفة ذلك لا تسعه ديانة. فأما إن خضع له وذل على غير هذه الطريقة فجائز أن يقال: «فلان يتعبد لفلان» أي ينزل نفسه له منزلة العبد. يقال: عبدت الرجل وأعبدته: إذا استعبدته وأنزلته منزلة العبيد. قال الشاعر:

علام يعبدني قومي وقد كثرت ... فيهم اباعر ما شاءوا وعبدان

وقال موسى لفرعون: ﴿أن عبدت بني إسرائيل﴾"[6].

وقال ابن فارس: "الْعَبْدُ، وَهُوَ الْمَمْلُوكُ، وَالْجَمَاعَةُ الْعَبِيدُ، وَثَلَاثَةُ أَعْبُدٍ وَهُمُ الْعِبَادُ. قَالَ الْخَلِيلُ: إِلَّا أَنَّ الْعَامَّةَ اجْتَمَعُوا عَلَى تَفْرِقَةِ مَا بَيْنَ عِبَادِ اللَّهِ وَالْعَبِيدِ الْمَمْلُوكِينَ. يُقَالُ هَذَا عَبْدٌ بَيِّنُ الْعُبُودَةِ. وَلَمْ نَسْمَعْهُمْ يَشْتَقُّونَ مِنْهُ فِعْلًا، وَلَوِ اشْتُقَّ لَقِيلَ عَبُدَ، أَيْ صَارَ عَبْدًا وَأَقَرَّ بِالْعُبُودَةِ، وَلَكِنَّهُ أُمِيتُ الْفِعْلُ فَلَمْ يُسْتَعْمَلْ. قَالَ: وَأَمَّا عَبَدَ يَعْبُدُ عِبَادَةً فَلَا يُقَالُ إِلَّا لِمَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ - تَعَالَى. يُقَالُ مِنْهُ عَبَدَ يَعْبُدُ عِبَادَةً، وَتَعَبَّدَ يَتَعَبَّدُ تَعَبُّدًا. فَالْمُتَعَبِّدُ: الْمُتَفَرِّدُ

---

(1) اشتقاق أسماء الله الحسنى، الزجاجي (ص: 30).
(2) المخصص (4/ 62).
(3) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (2/ 503).
(4) مقاييس اللغة (205/4).
(5) القاموس المحيط (ص: 296).
(6) اشتقاق أسماء الله الحسنى، الزجاجي (ص: 30).

بِالْعِبَادَةِ. وَاسْتَعْبَدْتُ فُلَانًا: اتَّخَذْتُهُ عَبْدًا. وَأَمَّا عَبْدٌ فِي مَعْنَى خَدَمَ مَوْلَاهُ فَلَا يُقَالُ عَبَدَهُ، وَلَا يُقَالُ يَعْبُدُ مَوْلَاهُ. وَتَعَبَّدَ فُلَانٌ فُلَانًا، إِذَا صَيَّرَهُ كَالْعَبْدِ لَهُ وَإِنْ كَانَ حُرًّا. قَالَ:

تَعَبَّدَنِي نِمْرُ بْنُ سَعْدٍ وَقَدْ أُرَى ... وَنِمْرُ بْنُ سَعْدٍ لِي مُطِيعٌ وَمُهْطِعُ

وَيُقَالُ: أَعْبَدَ فُلَانٌ فُلَانًا، أَيْ جَعَلَهُ عَبْدًا. وَيُقَالُ لِلْمُشْرِكِينَ: عَبَدَةُ الطَّاغُوتِ وَالْأَوْثَانِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ: عُبَّادٌ يَعْبُدُونَ اللَّهَ - تَعَالَى -. وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: عَابِدٌ وَعَبَدَ، كَخَادِمٍ وَخَدَمَ. وَتَأْنِيثُ الْعَبْدِ عَبْدَةٌ، كَمَا يُقَالُ مَمْلُوكٌ وَمَمْلُوكَةٌ. قَالَ الْخَلِيلُ: وَالْعِبِدَّاءُ: جَمَاعَةُ الْعَبِيدِ الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الْعُبُودَةِ.

وَمِنَ الْبَابِ الْبَعِيرُ الْمُعَبَّدُ، أَيِ الْمَهْنُوءُ بِالْقَطْرَانِ. وَهَذَا أَيْضًا يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ لِأَنَّ ذَلِكَ يُذِلُّهُ وَيَخْفِضُ مِنْهُ. قَالَ طَرَفَةُ: إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِي الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا ... وَأُفْرِدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمُعَبَّدِ

وَالْمُعَبَّدُ: الذَّلُولُ، يُوصَفُ بِهِ الْبَعِيرُ أَيْضًا. وَمِنَ الْبَابِ: الطَّرِيقُ الْمُعَبَّدُ، وَهُوَ الْمَسْلُوكُ الْمُذَلَّلُ"[1].

**وأما العبادة في الشرع**، فتطلق على أمرين:

1. الحالة التي إذا كان عليها العبد صار متعبدًا، وهي بهذا الاعتبار تكون موافقة للمعنى اللغوي، وهو (التذلل والخضوع)، ويلاحظ فيها شرعًا أمران:

أ. أن تكون عن محبة وتعظيم، وهو معنى لا يليق إلا بالله، وفي هذا يقول الإمام ابن تيمية: "والعبادة: أصل معناها الذل أيضًا، يقال: طريق معبد إذا كان مذللًا قد وطئته الأقدام، **لكن العبادة المأمور بها تتضمن معنى الذل، ومعنى الحب**؛ فهي تتضمن غاية الذل لله بغاية المحبة له ... ومن خضع لإنسان مع بغضه له لا يكون عابدًا له ولو أحب شيئًا، ولم يخضع له لم يكن عابدًا له، كما قد يحب ولده وصديقه، ولهذا لا يكفي أحدهما في عبادة الله تعالى، بل يجب أن يكون الله أحب إلى العبد من كل شيء، وأن يكون الله أعظم عنده من كل شيء؛ بل لا يستحق المحبة والذل التام إلا الله، وكل ما أحب لغير الله فمحبته فاسدة، وما عظم بغير أمر الله كان تعظيمه باطلًا"[2]، وقال الإمام ابن القيم: "العبادة تجمع أصلين: غاية الحب بغاية الذل والخضوع، والعرب تقول: طريق معبد أي مذلل، والتعبد: التذلل والخضوع، فمن أحببته ولم تكن خاضعًا له، لم تكن عابدًا له، ومن خضعت له بلا محبة لم تكن عابدًا له حتى تكون محبًا خاضعًا"[3].

ب. أن تكون على جهة التدين والتعلق القلبي، قال الإمام ابن تيمية: "العبادة أصلُها عبادة القلب، وهي غاية الذلِّ بغاية الحبِّ، وذلك إنما يكون بشعورٍ في القلب وعلمٍ وإحساس وبإرادةٍ وقصدٍ واختيار"[4]، ويقول العلامة المعلمي: "فأما الطاعة والخضوع والتعظيم بغير تدين فليست من العبادة في شيء، فمن أطاع إنسانًا أو شيطانًا أو هوى في معصية الله تعالى، وهو يعلم أنها معصية لله تعالى، ولم يزعم أن تلك الطاعة دين تنفعه عند الله عزوجل، ولا تفيده نفعًا غيبيًّا، ولا كانت تلك المعصية شركًا، فليس بمشرك"[5].

وبذلك يعلم الفرق بين العبادة الاختيارية، والعبادة الجبرية، فمن ذل وخضع باختياره لا بد أن يكون عن محبة، أو يكون مجبورًا على ذلك، فمن ذل وخضع لمخلوق محبة وتعظيمًا على جهة التدين كان قد وقع في العبادة التي لا تكون إلا لله، ومن ذل وخضع له خوفًا من بطشه، فهي وإن كانت باختياره

---

(1) مقاييس اللغة (4/205-206).
(2) مجموع الفتاوى (10/ 153).
(3) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (1/ 95-96).
(4) جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية - قطعة منه (ص: 91).
(5) رفع الاشتباه -ضمن الآثار – (3/742).

إلا أن من وقع منه ذلك هو مضطر إليه، فهو في حكم المجبور على ذلك الفعل، (وإن كان لا يلزم أن يكون كذلك في نفس الأمر، فلا يعطي حكم المكره شرعًا)، فلا يكون ذله وخضوعه عبادة بالمعنى الشرعي الذي لو صرفه لغير الله كان شركًا.

وكذلك من ذلك وخضع محبة، ورغبة في منفعة دنيوية محضة، كمن أطاع الهوى والشيطان، وتعلق بالدنيا وبالغ في محبة المال ونحو ذلك؛ فإنه وإن سمي عابدًا له، وكان "فيه شوب من العبادة، كما قال النبي في الحديث الصحيح: «تعس عبد الدرهم تعس عبد الدينار تعس عبد القطيفة تعس عبد الخميصة تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش»[1]"[2]، لوقوعه فيما هو من العبادة المذمومة؛ "فيكون فيه شرك أصغر، ولهم من الوعيد بحسب ذلك"[3].

2. ما شرع الله تعالى التعبد به، يسمى عبادة، وبهذا الاعتبار عرفها الإمام ابن تيمية بقوله: "اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه: من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة"[4]، فما كان من جنس العبادة بهذا المعنى، يكون إخلاصه لله تعالى هو توحيد، وقصد غير الله تعالى بها شرك.

وبالجمع بين هذين المعنين تتحقق العبادة الشرعية بشرطيها، الإخلاص لله تعالى بقصده وحدة والخضوع والتذلل له وحده، وذلك إنما يكون لمن حقق المحبة له، وعبادته بما شرع من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة.

وما قيل -فيما سبق- في التفريق بين كلام العلماء في السياق الذي يكون عن بيان معنى (الإله)، والذي يكون متجهًا لوصف (الإله الحق) وموجب كونه حقًا، يقال هنا في (العبادة) فيفرق بين ما يكون سياقه بيان معنى العبادة، مما يذكر فيه الأصل فيها من جهة دلالتها اللغوية والشرعية، وبين ما يكون عن العبادة الحقة، مما يذكر فيه موجب كون عبادة الله حقة، وعبادة غيره باطلة، فلا يظن أن ما يذكر في بيان موجب كون عبودية الله تعالى حقة، أو كون عبادة غيره باطلة مما يحدد معنى العبادة.

ولهذا يوجد في كلام العالم الواحد هذا، وهذا كل منها في سياقه، ولهذا تجد نفي كونها عبادة حقة في سياق إبطال عبادة غير الله، ولو كانت مع اعتقاد المعنى التي لا تكون إلا لله من خصائص الربوبية ونحوها، ووصفها بكونها عبادة، ولو لم تصل إلى صرف شيء من خصائص الربوبية لغير الله.

مما يعني أن تقييد العبادة بما يكون من خصائص الربوبية مما يستعمل في التفريق بين العبادة الحقة، والعبادة الباطلة، بصرف النظر عن كون ذلك العابد اعتقد في المعبود الربوبية أم لا، وليس متعلقًا بنفس وصف العبادة وتحديد ماهيتها، بحيث تكون العبادة عبادة إذا صرفت لمن يعتقد فيه الربوبية ولا تكون عبادة إذا صرفت لغير من يعتقد فيه ما هو من خصائص الربوبية[5].

---

(1) أخرجه البخاري من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ: كتاب الجهاد والسير، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله، حديث رقم (2887)، ولفظه: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، وَعَبْدُ الدِّرْهَمِ، وَعَبْدُ الخَمِيصَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ، تَعِسَ وَانْتَكَسَ، وَإِذَا شِيكَ فَلاَ انْتَقَشَ، طُوبَى لِعَبْدٍ آخِذٍ بِعِنَانِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَشْعَثَ رَأْسُهُ، مُغْبَرَّةٍ قَدَمَاهُ، إِنْ كَانَ فِي الحِرَاسَةِ، كَانَ فِي الحِرَاسَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي السَّاقَةِ كَانَ فِي السَّاقَةِ، إِنِ اسْتَأْذَنَ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، وَإِنْ شَفَعَ لَمْ يُشَفَّعْ».

(2) جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم (2/ 285).

(3) مجموع الفتاوى (7/ 72).

(4) مجموع الفتاوى (10/ 149).

(5) يراجع في تفصيل هذا: رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله، المعلمي، تحقيق الإفادة بتحرير العبادة، سلطان العميري، توحيد العبادة، عبدالله الفيفي.

ثانيًا: التفريق بين الاعتقاد والعمل:

التفريق بين الاعتقاد والعمل، هو مقتضى الأدلة الشرعية، والضرورة النفسية؛ وذلك أن الدين يتضمن الاعتقاد والعمل، كما في حديث جبريل المشهور، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: "كان النبي صلى الله عليه وسلم بارزًا يومًا للناس، فأتاه جبريل فقال: ما الإيمان؟ قال: «الإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلاَئِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَبِلِقَائِهِ، وَرُسُلِهِ وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ». قال: ما الإسلام؟ قال: «الإِسْلاَمُ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ، وَلاَ تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمَ الصَّلاَةَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ المَفْرُوضَةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ». قال: ما الإحسان؟ قال: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»، قال: متى الساعة؟ قال: «مَا المَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، وَسَأُخْبِرُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا: إِذَا وَلَدَتِ الأَمَةُ رَبَّهَا، وَإِذَا تَطَاوَلَ رُعَاةُ الإِبِلِ البُهْمُ فِي البُنْيَانِ، فِي خَمْسٍ لاَ يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ» ثُمَّ تَلاَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ} [لقمان: 34]الآية، ثم أدبر فقال: «رُدُّوه» فلم يروا شيئًا، فقال: «هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَ يُعَلِّمُ النَّاسَ دِينَهُم»[1].

فذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم الإيمان وفيه الاعتقاد الباطن، وذكر الإسلام وفيه العمل الظاهر، وجعل كله دينًا، ولهذا بوب له البخاري، بقوله: "باب سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان، والإسلام، والإحسان، وعلم الساعة، وبيان النبي صلى الله عليه وسلم له، ثم قال: «جاء جبريل عليه السلام يعلمكم دينكم» **فجعل ذلك كله دينًا**"، وبعد تخريج الحديث علق عليه فقال: "قال أبو عبد الله: **جعل ذلك كله من الإيمان**"[2].

وتواترت عبارات السلف على أن الدين والإيمان قول وعمل، ولذلك كان من أصول أهل السنة والجماعة (أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص)، ويتضمن تقريرهم لحقيقة الإيمان ما يدل على أن العمل غير القول والاعتقاد، وأن حقيقة الإيمان شاملة لهما.

ومن ذلك قول "عبيد بن عمير الليثي، أنه قال: «ليس الإيمان بالتمني، ولكن الإيمان قول يعقل، وعمل **يعمل**»"[3].

وما ذكره أبو عبيد في وصف قول أهل السنة من أن "الإيمان بالإخلاص لله بالقلوب، وشهادة الألسنة، وعمل الجوارح"[4].

وحتى من خالف أهل السنة في باب الإيمان لم يزعم أن الاعتقاد والعمل شيء واحد، وإنما كانت مخالفتهم في دخول العمل في مسمى الإيمان وعدم دخوله، ومن أدخله في مسماه قال بانتفاء الإيمان بمجرد نقص العمل؛ لأن الإيمان عندهم شيء واحد لا يقبل الزيادة والنقص، إما أن يوجد وإما ينتفي، لا أن العمل والاعتقاد شيء واحد[5].

والتفريق بين الاعتقاد والعمل أظهر من أن يستدل عليه، فـ"الإنسان يجد في نفسه الفرق بين النفي والإثبات، والتصديق والتكذيب، وبين الحبّ والبغض، والحضّ والمنع، حتى إن الفرق بين هذا النوع، وبين النوع الآخر معروف عند العامة والخاصة، معروف عند أصناف المتكلمين في العلم، كما ذكر ذلك الفقهاء

---

(1) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري -واللفظ له-: كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان، والإسلام، والإحسان، وعلم الساعة، حديث رقم (50)، ومسلم :كتاب الإيمان، باب الإيمان ما هو وبيان خصاله، حديث رقم (9)، باب الإسلام ما هو وبيان خصاله، حديث رقم (10)، ومن حديث عمر رضي الله عنه: باب معرفة الإيمان، والإسلام، والقدر وعلامة الساعة، حديث رقم (8).

(2) صحيح البخاري (1/ 19).

(3) السنة، لعبد الله بن أحمد، ت: القحطاني (1/ 317).

(4) الإيمان، لأبي عبيد القاسم بن سلام، ت: الألباني (ص: 10).

(5) انظر في تفصيل هذا: أصول المخالفين لأهل السنة في الإيمان، عبدالله القرني.

في كتاب الأيمان، وكما ذكره المقسِّمون للكلام، من أهل النظر والنحو والبيان، فذكروا أن الكلام نوعان: خبر وإنشاء، والخبر دائر بين النفي والإثبات، والإنشاء: أمر أو نهي أو إباحة"[1].

وقد جاء الخطاب الشرعي بالأمرين فلا يخلو من أن يكون خبرًا يتلقى بالتصديق أو التكذيب، أو طلبًا يتلقى بالامتثال أو الامتناع.

وهذا هو الموافق لطبيعة النفس البشرية التي خلقها على عزوجل، و"لها قوتان قوة علمية نظرية وقوة إرادية علمية، فلا بد لها من كمال القوتين بمعرفة الله، وعبادته"[2].

فالعلم والاعتقاد يتعلق بالقوة العلمية النظرية، والقوة العملية يتعلق بها الإرادة والعمل، وقد يحصل الانفصال بين القوتين فيأتي من يحقق شيئًا من القوة العلمية النظرية، لكنه يقصر عن مقام العمل والإرادة؛ فلا يأتي بالعمل المناسب لما أقر به من العلم والاعتقاد أو يأتي من العمل ما يخالف اعتقاده؛ اتباعًا لهوى أو استكبارًا عن الحق أو غير ذلك من الصوارف، وقد يجتهد المرء في مقام العمل والإرادة مع فساد مقام العلم والاعتقاد عنده لجهل أو شبهة أو نحو ذلك[3].

ولا يكون الكمال إلا بتصحيح المقامين، بالاعتقاد الصحيح، والعمل والإرادة بما يناسب ذلك الاعتقاد؛ "إذ الحق نوعان: حق موجود فالواجب معرفته والصدق في الإخبار عنه وضد ذلك الجهل والكذب. وحق مقصود وهو النافع للإنسان فالواجب إرادته والعمل به وضد ذلك إرادة الباطل واتباعه"[4].

والتفريق بين العلم والإرادة، والاعتقاد والعمل، والخبر والإنشاء، أمر ضروري يجده المرء من نفسه ضرورة، وهو أظهر من أن يستدل عليه، كما تقدم.

والتفريق بين التوحيد العلمي الخبري الاعتقادي، وبين التوحيد العملي الطلبي الإرادي هو من هذا الباب؛ فالعلمي الاعتقادي يتعلق بجانب العلم والاعتقاد، والعملي الإرادي يتعلق بجانب الإرادة والعمل. وقد يأتي المرء بشيء من التوحيد العلمي فيعتقد استحقاق الله تعالى وحده للعبادة مثلًا، لكنه لا يحقق لازم ذلك في مقام الإرادة والعمل والقصد من إخلاص العبادة لله وحده؛ فيترك عبادة الله تعالى، أو يصرف شيئًا من العبادة لغير الله تعالى.

وهذا ممكن وواقع، وإن كان من وقع في ذلك قد ناقض ما يعتقده بعمله، وكثير من الناس يقع في ذلك التناقض المذموم، لغلبة الهوى والجهل، "ومن المعلوم أن الله خلق في النفوس محبة العلم دون الجهل ومحبة الصدق دون الكذب ومحبة النافع دون الضار، وحيث دخل ضد ذلك؛ فلمعارض من هوى وكبر وحسد ونحو ذلك ... وإذا كان كذلك فصلاح بني آدم الإيمان والعمل الصالح ولا يخرجهم عن ذلك إلا شيئان: أحدهما: الجهل المضاد للعلم فيكونون ضلالًا، والثاني اتباع الهوى والشهوة اللذين في النفس فيكونون غواة مغضوبًا عليهم"[5].

والمقصود أن العلم مع كونه يقتضي العمل في أصله إلا أن كثيرًا من الناس يمتنع عن العمل لا لمجرد الجهل أو اعتقاد مخالف للحق، بل لمانع آخر.

---

(1) التدمرية، لابن تيمة (ص: 4).
(2) مجموع الفتاوى (9/ 136)، الرد على المنطقيين (ص: 144).
(3) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (15/240-242)
(4) مجموع الفتاوى (15/ 241).
(5) مجموع الفتاوى (15/ 241- 242).

وهذا يحصل في التوحيد العلمي (ومنه الربوبية)، والتوحيد العملي (الألوهية) فقد يقر المرء بإفراد الله تعالى بالربوبية، وكماله المطلق في ذاته، واستحقاقه وحده للعبادة، ويقع منه -مع ذلك- عمل ينافي ذلك الإقرار بصرف العبادة لغير الله تعالى، فيكون بذلك قد نقض التوحيد العملي (الألوهية) بمجرد العمل، مع إقراره بالتوحيد العلمي، كما يقع الإنسان في ترك الامتثال للواجب الشرعي دون أن يكون ذلك عن جحود لوجوبه، ويقع في المعصية دون جحد لتحريمها فيكون فعله معصية ولا يكون كفرًا، فكذلك يكون وقوعه في صرف العبادة لغير الله شركًا في الألوهية، ولا يكون ذلك ناتجًا عن شرك في الربوبية على ما يأتي تفصيله إن شاء الله.

***

والحاصل من كل ما سبق: أن التفريق بين الربوبية والألوهية يقوم على:

1. التفريق بين (الرب) ومعناه الخالق المالك المدبر، وهي معان تقوم بالرب تعالى؛ فتوحيد الربوبية: الإقرار له بتلك المعاني، وبين (الإله) ومعناه المألوه المعبود، وهو متعلق بعمل يقوم به العبد تجاه إلهه يكون به متعبدًا، فتوحيد الألوهية: إفراده بذلك التعبد.
2. التفريق بين الاعتقاد والعمل، فتوحيد الربوبية إفراد الله بما يختص به من الاعتقاد الذي لا يجوز أن يشارك فيه غيره، وتوحيد الألوهية إفراد الله تعالى بما يختص به من العمل (العبادة) الذي لا يجوز صرفه لغيره.

"وإذا تقرر هذا فنقول: يمكن أن يوجد في مادة توحيد الربوبية ولا يوجد في توحيد الألوهية، كمن يعتقد أن الرب واحد ولا يعتقد أن الإله واحد، بل يعبد آلهة كثيرة، ويمكن أن يوجد في مادة توحيد الألوهية ولا يوجد توحيد الربوبية، كمن يعتقد أن المستحق للعبادة واحد، ولا يعتقد وحدانية الرب، بل يقول إن الأرباب كثيرة متفرقة، ويمكن أن يجتمعا في مادة واحدة كمن يعتقد أن الرب والإله واحد، فثبت أن مفهوم توحيد الربوبية مغاير لمفهوم توحيد الألوهية.

نعم توحيد الربوبية من حيث إن الرب مصداقه إنما هو الله تعالى لا غير يستلزم توحيد الألوهية من حيث إن الإله مصداقه إنما هو الله تعالى لا غير[1]، لكن هاتين الحيثيتين زائدتان على نفس مفهومي التوحيدين ثابتتان بالبرهان العقلي والنقلي"[2].

وبناء على ما سبق نجد في كلام العلماء ما يدل على تفريقهم بين الربوبية والألوهية، وإن لم يصرح بعضهم بهذا التعبير، فضلًا عما تتضمنه النصوص الشرعية من الدلالة على النوعين[3].

وإذا علم مما سبق افتراق الربوبية عن الألوهية وأن هما ليسا شيئًا واحدًا، فهل هما متباينان تباينًا تامًا، بحيث لا علاقة لأحدهما بالآخر؟ أم بينهما علاقة، وما طبيعة تلك العلاقة؟ هذا موضوع المبحث الآتي.

***

(1) سيأتي بيان العلاقة بينهما في المبحث الآتي.
(2) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان (ص: 441).
(3) انظر مثلًا: دعوة التوحيد، هراس (10-11)، القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد، البدر (33) وما بعدها، حقيقة التوحيد والفرق بين الربوبية والألوهية، العلياني (132-142)، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، السلمي (82-105)، منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى، خالد بن عبداللطيف (182/1-184)، شروح العقيدة الطحاوية بين أهل السنة والمتكلمين، حماد الحماد (205/1) وما بعدها، تقرير الإمام الطبري للتوحيد، الغامدي (207) وما بعدها.

المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين الربوبية والألوهية

اتضح في المبحث السابق مستند التفريق بين الربوبية والألوهية، وحقيقة كل منهما، ولا شك أن ذلك مما يكشف طبيعة العلاقة بينهما، ويبين أن التفريق بين الربوبية والألوهية، أو التوحيد الخبري العلمي، والتوحيد الطلبي الإرادي العملي؛ لا يعني التباين التام بينهما بحيث لا علاقة لأحدهما بالآخر، كما توهم ذلك من ظن أن لا خيار إلا التباين التام، أو التلازم التام إلى درجة الترادف بحيث يكونان اسمين لمسمى واحد، وظن بناء على ذلك أن مجرد إثبات وجود علاقة بينهما دليل على التلازم التام، بسبب هذا الحصر الذي قرروه بين هذين الخيارين التباين أو الترادف.

والحقيقة -كما سيتضح بجلاء في هذا المبحث إن شاء الله- أن العلاقة بينهما هي بين ذلك؛ فلا هي ترادف تام، ولا تباين تام، بل هما متغايران، مع وجود علاقة بينهما.

وعامة من تكلم على التفريق بينهما من أهل السنة، نصَّ على طبيعة العلاقة بينهما، وحاصلها ما عبّر عنه الإمام ابن تيمية بقوله: "الإلهية تتضمن الربوبية، والربوبية تستلزم الإلهية"[1].

وهذا يعني أن العلاقة بينهما علاقة تلازم فمن أقر لله تعالى بالربوبية؛ لزمه أن يفرده بالألوهية، ومن حقق الألوهية لله تعالى فتحقيقه للألوهية؛ متضمن لإقراره بإفراده بالربوبية ولا بد، "فإثبات الإلهية يوجب إثبات الربوبية، ونفي الربوبية يوجب نفي الإلهية؛ إذ الإلهية هي الغاية وهي مستلزمة للبداية كاستلزام العلة الغائية للفاعلية"[2].

وقد يتعدد تعبيرهم عن هذا المعنى بعبارات مختلفة (الاستلزام أو التضمن) أو غيرهما، وذلك من اختلاف التنوع، وإلا فالمعنى المقصود متقارب لا إشكال فيه عندهم.

يقول الشيخ السعدي: "وهذا الأخير -أي الألوهية- **يستلزم** القسمين الأولين **ويتضمنهما**؛ لأن الألوهية التي هي صفة تعم أوصاف الكمال وجميع أوصاف الربوبية والعظمة، فإنه المألوه المعبود لما له من أوصاف العظمة والجلال، ولما أسداه إلى خلقه من الفواضل والأفضال، فتوحده تعالى بصفات الكمال وتفرده بالربوبية يلزم منه ألا يستحق العبادة أحد سواه"[3].

ونصّوا أيضًا على أن التوحيد الواجب لا يتحقق إلا بالإتيان بالتوحيد بجمع أنواعه: العلمي (الأسماء والصفات والربوبية)، والعملي (الألوهية)، كما قال الإمام ابن تيمية: "وهذه المعاني تدل على توحيد الربوبية وعلى توحيد الإلهية **وهو التوحيد الواجب الكامل الذي جاء به القرآن**"[4].

وقال الإمام ابن القيم: "وملاك النجاة والسعادة والفوز **بتحقيق التوحيدين** اللذين عليهما مدار كتب الله تعالى، **وبتحقيقهما** بعث الله سبحانه وتعالى رسوله صلى الله عليه وسلم، **وإليهما** رغب الرسل صلوات الله وسلامه عليهم كلهم من أولهم إلى آخرهم.

أحدهما: التوحيد العلمي الخبري الاعتقادي المتضمن إثبات صفات الكمال لله تعالى وتنزيهه فيها عن التشبيه والتمثيل وتنزيهه عن صفات النقص.

---

[1] مجموع الفتاوى (10/ 284).
[2] مجموع الفتاوى (2/ 37).
[3] القول السديد شرح كتاب التوحيد ط الوزارة (ص: 17).
[4] مجموع الفتاوى (2/ 37).

والتوحيد الثاني: عبادته وحده لا شريك له، وتجريد محبته، والإخلاص له، وخوفه ورجاؤه، والتوكل عليه، والرضى به ربًا وإلهًا ووليًا، وألا يجعل له عدلًا في شيء من الأشياء"[1].

وفي تأكيد المعنى نفسه يقول الشيخ سليمان بن عبدالله: "وسمي دين الإسلام توحيدًا؛ لأن مبناه على أن الله واحد في ملكه وأفعاله لا شريك له، وواحد في ذاته وصفاته لا نظير له، وواحد في إلهيته وعبادته لا ند له، وإلى هذه الأنواع الثلاثة ينقسم توحيد الأنبياء، والمرسلين الذين جاؤوا به من عند الله، **وهي متلازمة، كل نوع منها لا ينفك عن الآخر**"[2].

ويقول الشيخ الهراس: "وبالجملة فهذه الأنواع الثلاثة من التوحيد متكافلة متلازمة يكمل بعضها بعضًا، ولا ينفع أحدها بدون الآخرين"[3].

وخلاصة القول: أن هذه الأنواع متلازمة يلزم من الإقرار بأحدها الإقرار بجميعها، ومتكاملة لا يتم التوحيد الواجب إلا بالإتيان بها جميعًا على الوجه الصحيح.

***

ومما يؤكد أن العلاقة بين أنواع التوحيد قائمة على هذا المعنى، ويبين طبيعة العلاقة بينها في الوقت ذاته، **أمور:**

الأول: إدراك طبيعة العلاقة بين القوة العلمية والقوة العملية (اقتضاء العلم العمل):
تقدم أن مما يبين الفرق بين الربوبية والألوهية إدراك الفرق بين الاعتقاد والعمل، لكون الربوبية من الاعتقاد، والألوهية من العمل، ولا شك أن الاعتقاد والعمل مع وجود فرق بينهما إلا أن العلاقة بينهما وثيقة، فالعلم والاعتقاد يقتضي العمل، ولكن العمل قد يتخلف مع وجود العلم والاعتقاد، ولهذا اعتنى العلماء كثيرًا بالدعوة إلى العمل بالعلم، وصنف في ذلك الخطيب البغدادي كتابه المشهور: (اقتضاء العلم العمل)، ذكر في مقدمته جملًا تشير إلى العلاقة بين العلم والعمل، فقال: "العلم شجرة والعمل ثمرة، وليس يعد عالماً من لم يكن بعلمه عاملًا، وقيل: العلم والد والعمل مولود، والعلم مع العمل، والرواية مع الدراية .. والعلم يراد للعمل كما العمل يراد للنجاة، فإذا كان العمل قاصرًا عن العلم، كان العلم كلًا على العالم، ونعوذ بالله من علم عاد كلًا، وأورث ذلًا، وصار في رقبة صاحبه غلًا، قال بعض الحكماء: العلم خادم العمل، والعمل غاية العلم، فلولا العمل لم يطلب علم، ولولا العلم لم يطلب عمل، ولأن أدع الحق جهلًا به أحب إلي من أن أدعه زهدًا فيه ... وهل أدرك من السلف الماضين الدرجات العلى إلا بإخلاص المعتقد، والعمل الصالح"[4].

وكلام العلماء في هذا الباب وإن كان في سياق الحث على العمل بالعلم، وذم من ترك العمل بما علم، خاصة من اشتغل بطلب العلم وتحصيله، إلا أنه ينطبق على العلاقة بين العلم والعمل عمومًا، فطبيعة العلاقة بين العلم وبين العمل قائمة على اقتضاء العلم للعمل، فالعمل هو الثمرة من العلم، والعلم لا بد أن يورث صحابه عملًا مناسبًا لذلك العلم، والاعتقاد هو العلم الجازم فهو أعلى درجات العلم.

---

[1] اجتماع الجيوش الإسلامية (2/ 93).
[2] تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذى هو حق الله على العبيد (ص: 17).
[3] دعوة التوحيد، هراس (74).
[4] اقتضاء العلم العمل للخطيب البغدادي (ص: 14-15).

والعمل بالعلم هو مقتضى الطبيعة البشرية والفطرة التي خلق الله الناس عليها، إلا من صرفه عن تلك الفطرة صارف منعه من العمل بما علم، وفي ذلك يقول الإمام ابن تيمية: " والعلم أصل العمل وأصل الإرادة والمحبة وغير ذلك، وهو مستلزم له، ما لم يحصل معارض مانع؛ فالعلم بالحق يوجب اتباعه إلا لمعارض راجح: مثل اتباع الهوى بالاستكبار ونحوه كحال الذين قال الله فيهم: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾[الأعراف: 146]، وقال: ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: 14]، وقال: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: 33]، ولهذا قال: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص: 26]، ونحو ذلك"[1].

ولما كان العمل يمكن أن يتخلف مع وجود مقتضيه من العلم، لمانع من كبر أو هوى أو حسد أو نحو ذلك، جاء الأمر الشرعي بهما، وكانت حقيقة الإيمان شاملة للأمرين معًا، فلا يتحقق إيمان المرء إلا بالعلم والعمل جميعًا، وعلى هذا أجمع السلف رضي الله عنهم، كما قال الإمام الشافعي رضي الله عنه: "كان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ومن أدركناهم يقولون: الإيمان قول وعمل ونية **لا يجزئ واحد من الثلاث إلا بالآخر**"[2].

وقال الإمام أحمد رحمه الله :"الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، إذا عملت الحسن زاد، وإذا ضيعت نقص، **والإيمان لا يكون إلا بعمل**"[3].

وقال الإمام الآجري: "الأعمال رحمكم الله بالجوارح: تصديق عن الإيمان بالقلب واللسان، فمن لم يصدق الإيمان بعمله وبجوارحه: مثل الطهارة، والصلاة والزكاة، والصيام والحج والجهاد، وأشباه لهذه ورضي من نفسه بالمعرفة والقول لم يكن مؤمنا، ولم ينفعه المعرفة والقول، **وكان تركه للعمل تكذيبا منه لإيمانه**"[4].

يقول الإمام ابن تيمية في شرح العلاقة بين العلم والعمل في الإيمان: "الإيمان لا بد فيه من هذين الأصلين: التصديق بالحق والمحبة له، فهذا أصل القول، وهذا أصل العمل. ثم الحب التام مع القدرة يستلزم حركة البدن بالقول الظاهر، والعمل الظاهر ضرورة كما تقدم فمن جعل مجرد العلم والتصديق موجبًا لجميع ما يدخل في مسمى الإيمان وكل ما سمي إيمانًا؛ فقد غلط، بل لا بد من العلم والحب، والعلم شرط في محبة المحبوب كما أن الحياة شرط في العلم؛ لكن لا يلزم من العلم بالشيء والتصديق بثبوته محبته، إن لم يكن بين العالم والمعلوم معنى في المحب أحب لأجله، ولهذا كان الإنسان يصدق بثبوت أشياء كثيرة ويعلمها، وهو يبغضها كما يصدق بوجود الشياطين والكفار ويبغضهم ونفس التصديق بوجود الشيء لا يقتضي محبته؛ لكن الله سبحانه يستحق لذاته أن يحب ويعبد، وأن يحب لأجله رسوله، والقلوب فيها معنى يقتضي حبه وطاعته كما فيها معنى يقتضي العلم والتصديق به؛ فمن صدق به وبرسوله ولم يكن محبًا له ولرسوله لم يكن مؤمنًا حتى يكون فيه مع ذلك الحب له ولرسوله. وإذا قام بالقلب التصديق به والمحبة له لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة؛ والأعمال الظاهرة فما يظهر على البدن من الأقوال والأعمال هو موجب ما في القلب ولازمه؛ ودليله ومعلوله كما أن ما يقوم بالبدن من الأقوال والأعمال له أيضًا تأثير فيما

---

([1]) مجموع الفتاوى (15/ 240-241).

([2]) مجموع الفتاوى (7/ 209).

([3]) الإيمان، لأبي يعلى(ص:133-134)، وانظر: السنة، للخلال (3/ 566)، برقم (962).

([4]) الشريعة للآجري (2/ 614).

في القلب. فكل منهما يؤثر في الآخر لكن القلب هو الأصل، والبدن فرع له والفرع يستمد من أصله، والأصل يثبت ويقوى بفرعه"[1].

والمقصود أن فهم هذه العلاقة بين العلم والعمل، في الطبيعة البشرية، وفي الحقيقة الشرعية للإيمان، مما يبين العلاقة بين الربوبية والألوهية، وأن العلاقة بينهما لا تخرج عن هذا المعنى.

الثاني: امتناع تحقيق[2] توحيد الربوبية دون توحيد الألوهية:

التفريق بينهما -كما تقدم[3]- يدل على إمكان وجود الربوبية دون الألوهية، ولكن بإدراك طبيعة العلاقة بينهما يتبين امتناع وجود الربوبية على **جهة التحقيق** دون الألوهية؛ إذ لا يتصور أن يكون المرء محققًا للربوبية ومشركًا في الألوهية، **"**فمن أتى بنوع منها ولم يأت بالآخر، **فما ذاك إلا أنه لم يأت به على وجه الكمال المطلوب"**[4]، فوقوعه في شرك الألوهية دليل على خلل عنده في مقام الربوبية ولابد، كما أشار إلى ذلك الشيخ محمد بن عبدالوهاب حين قال: **"**فأما توحيد الربوبية فهو الأصل، ولا يغلط في الإلهية **إلا من لم يعطه حقه"**[5]، ومقصود الشيخ بكون الربوبية أصلًا أنه من موجبات استحقاق الله تعالى للألوهية، مع ما له تعالى من الكمال المطلق في ذاته، فمن أقرّ بالأصل لزمه أن يقر بلازمه، **"**فلا يكمل لأحد توحيده حتى يجمع بين أنواع التوحيد الثلاثة**"**[6]، أي الألوهية والربوبية والأسماء والصفات، **"**ولا يتم أحد التوحيدين - أي العلمي والعملي- إلا بالآخر**"**[7].

لكن هذا التلازم لا يعني أن الوقوع في شرك الألوهية يعني نقض الإقرار بالربوبية، بل هو دليل على نقصه عن القدر الواجب، **وفرق بين نقض الربوبية، وبين نقصها عن كمالها الواجب**، ومن لم يفرق بين الأمرين التبس عليه هذا المقام.

وبالتفريق بين المقامين تفهم عبارات أهل السنة التي يذكرون فيها أن المشركين مقرون بالربوبية ومع ذلك يشركون في الألوهية، وما ورد من تفسير السلف للآيات الدالة على جمع المشركين بين الإقرار بالربوبية والشرك في الألوهية، كما روى ابن جرير "عن عكرمة، في قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: 106]، قال: تسألهم: مَن خلقهم؟ ومن خلق السماوات والأرض، فيقولون: الله. فذلك إيمانهم بالله، وهم يعبدون غيره"[8].

فالمقصود بالإقرار والإيمان بالله في مثل هذا السياق، هو الإقرار الإجمالي، وهو الإيمان بأصل الربوبية لا بكمالها الواجب، وإن كان قد يقع في عبارات بعضهم ما يفهم منه غير ذلك، فهو من التجوز في العبارة، ولم يقصد من عبّر بمثل هذه العبارات من أهل السنة أن المشركين محققون للربوبية بمعنى أنهم لم يقع عندهم خلل في الربوبية، فالخلل في الربوبية يقع بمجرد الوقوع في المعصية.

---

(1) مجموع الفتاوى (7/ 540-541).
(2) المقصود بتحقيق توحيد الربوبية الآتيان به على وجه الكمال الواجب شرعًا.
(3) كما في المبحث الأول.
(4) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذى هو حق الله على العبيد (ص: 17).
(5) الرسائل الشخصية (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب، الجزء السادس) (ص: 121).
(6) دعوة التوحيد، هراس (74).
(7) اجتماع الجيوش الإسلامية (2/ 94).
(8) تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (16/ 286).

كما لا يعني أيضًا أن شركهم منحصر في الألوهية، بل منهم من وقع فيما هو من شرك الربوبية، كما أشار إلى ذلك المقريزي، حين قال: "فأبان سبحانه وتعالى بذلك أن المشركين إنما كانوا يتوقفون في إثبات توحيد الإلهيّة لا الربوبيّة، على **أن منهم من أشرك في الربوبيّة**"[1].

وإنما المقصود أن عامة شركهم لم يكن في الربوبية، وإنما كان في الألوهية مع إقرار **جملتهم** بالربوبية إقرارًا **إجماليًا**، ومع ذلك سماهم الله تعالى مشركين، ولم يكن ذلك كافيًا لهم في الإيمان والتوحيد.

الثالث: شمول أحدهما للآخر تارة، وافتراقه عنه أخرى، وتسويغ إطلاق أحدهما على الآخر:

ما تقدم من التفريق بين الربوبية والألوهية دليل على التغايير بينهما، ودلالة كل منهما على معنى مختص به، وذلك إنما يكون في حال وجود قرينة تدل على تغايرهما، ومن تلك القرائن اجتماعهما في سياق واحد.

ولكن لما كانت العلاقة بينهما قائمة على التلازم كان إطلاق أحدهما كاف في الدلالة عليهما؛ كما يكون في حال انفراد أحدهما، أو خلو السياق عن القرينة الدالة على أن المقصود أحدهما دون الآخر.

وقد أشار إلى هذا المعنى الإمام ابن تيمية، فقال: "وإن كانت الإلهية تتضمن الربوبية؛ والربوبية تستلزم الإلهية؛ فإن أحدهما إذا تضمن الآخر عند الانفراد لم يمنع أن يختص بمعناه عند الاقتران"[2].

وهو ما فصّله الشيخ محمد بن عبدالوهاب فقال: "اعلم أن **الربوبية والألوهية يجتمعان ويفترقان**، كما في قوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ﴾، وكما يقال: رب العالمين، وإله المرسلين. **وعند الإفراد يجتمعان**، كما في قول القائل: من ربك؟ مثاله: الفقير والمسكين، نوعان في قوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾، ونوع واحد في قوله: ﴿افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتُرد ّإلى فقرائهم﴾. إذا ثبت هذا، فقول الملكين للرجل في القبر: من ربك؟ معناه: من إلهك؟ لأن الربوبية التي أقرّ بها المشركون ما يمتحن أحد بها، وكذلك قوله: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلاَّ أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾، وقوله: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبّاً﴾، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾، فالربوبية في هذا هي الألوهية، **ليست قسيمة لها كما تكون قسيمة لها عند الاقتران. فينبغي التفطن لهذه المسألة**"[3].

وقال: "وأما الفرق بينهما: فإن أفرد أحدهما مثل قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾، فهو توحيد الإلهية، وكذلك إذا أفرد توحيد الإلهية مثل قوله: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ﴾، وأمثال ذلك. فإن قرن بينهما، فسرت كل لفظة بأشهر معانيها، كالفقير والمسكين"[4]، "ومعنى كلام الشيخ محمد بن عبدالوهاب: أن اللفظة تفسّر بأشهر معانيها في الاقتران، وتفسّر بكل معانيها في حال الانفراد"[5].

وتقتضي العلاقة بينهما أيضًا تسويغ إطلاق (الربوبية) على (الألوهية) إذا وجد في السياق ما يدل على ذلك.

وأما إطلاق (الألوهية) على (الربوبية)-وهو تمام القسمة العقلية- فهو جار على الأصل وهو كون الألوهية متضمنة للربوبية فتدخل فيها.

---

(1) تجريد التوحيد المفيد (ص: 9).
(2) مجموع الفتاوى (10/ 283-284)، وانظر: (174/10)، توحيد العبادة من تقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية، الغنيمان (84-93).
(3) الرسائل الشخصية (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب، الجزء السادس) (ص: 17).
(4) الرسائل الشخصية (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب، الجزء السادس) (ص: 121-122).
(5) حقيقة التوحيد والفروق بين الربوبية والألوهية، على العلياني (108-109).

ولم أقف على مثال أطلقت فيه (الألوهية) بمعنى (الربوبية) استقلالًا بحيث تكون متمحضة في معاني الربوبية، وإنما تطلق شاملة للربوبية والألوهية، وهذا مما يؤكد أن (الألوهية) ترجع لمعنى العبادة أصالة، وإطلاقها على الربوبية بالتبع.

وحاصل ما تقدم يرجع إلى ثلاث حالات:

1. **ورود كل من الربوبية والألوهية بمعناه الخاص المعروف**(1)، ومن ذلك:

- **إذا اجتماعا في سياق واحد**، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَهَكُمْ لَوَاحِدٌ (4) رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الْمَشَارِقِ﴾ [الصافات: 4، 5]، وقوله تعالى:﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ [غافر: 62]، قال ابن جرير في تفسيرها: "يقول تعالى ذكره: الذي فعل هذه الأفعال، وأنعم عليكم هذه النعم أيها الناس، الله مالككم ومصلح أموركم، وهو خالقكم وخالق كلّ شيء {لا إِلَهَ إلا هُوَ} يقول: لا معبود تصلح له العبادة غيره، {فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ} يقول: فأي وجه تأخذون، وإلى أين تذهبون عنه، فتعبدون سواه؟"(2)، ومثلها قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الأنعام: 102]، ففي هذه الآيات الرب بمعنى الخالق المالك المتصرف، والإله بمعنى المعبود، وهي من استدلال الله تعالى بالربوبية على وجوب إفراده بالألوهية (العبادة)، على ما يأتي في الفقرة الرابعة إن شاء الله.
- **ورود الألوهية ولا تشمل الربوبية**، كما في قول بني إسرائيل لموسى فيما حكى الله عنهم:﴿قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: 138]﴾، فالسياق هنا يدل على أن الإله هنا المعبود، ولا يمكن أن يكون بمعنى الخالق أو الرازق ونحوها من معاني الربوبية، كما قال الرازي: "واعلم أن من المستحيل أن يقول: العاقل لموسى: اجعل لنا إلها كما لهم آلهة وخالقًا ومدبرًا؛ لأن الذي يحصل بجعل موسى وتقديره: لا يمكن أن يكون خالقًا للعالم ومدبرًا له، ومن شك في ذلك لم يكن كامل العقل، والأقرب أنهم طلبوا من موسى عليه السلام أن يعين لهم أصنامًا وتماثيل يتقربون بعبادتها إلى الله تعالى"(3).
وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَانْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَنُحَرِّقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنْسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا﴾ [طه: 97].

- **ورود الربوبية ولا تشمل الألوهية**: ما حكى الله عن إبليس أنه: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾[الحجر: 36]، [ص: 79]، فإبليس لا يقصد معبودي، وهو في سياق امتناعه عن أمر الله تعالى، فـ"هذا السؤال من إبليس لم يكن عن ثقته منه بمنزلته عند الله تعالى، وأنه أهل أن يجاب له دعاء، ولكن سأل تأخير عذابه زيادة في بلائه، كفعل الآيس من السلامة"(4)، فالمقصود بالرب هنا: الخالق والمدبر ونحوها من معاني الربوبية، وهو المستعمل في مقام الدعاء عمومًا؛ لأن إجابة الدعاء من معاني الربوبية.

2. **شمول أحدهما للآخر**:

- **وورد الربوبية شاملة لجميع التوحيد**، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: 28]، وقوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ (39) الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحج: 39، 40].

---

(1) أي الربوبية بمعنى: (الملك والخلق والتدبير) والألوهية بمعنى: (العبادة).
(2) تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (21/ 409).
(3) مفاتيح الغيب، الرازي (14/ 350).
(4) تفسير القرطبي (10/ 27).

- **وورد الألوهية شاملة لجميع التوحيد**، وهذا هو الأصل في عامة النصوص، فإن الألوهية متضمنة للربوبية، كما تقدم.

3. **إطلاق الربوبية بمعنى الألوهية**، كما في قوله تعالى: ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [يوسف: 39]، "أي: خيرٌ أن تعبدوا إلهًا واحدًا، أو آلهة متفرقة لا تغني عنكم شيئًا؟"[1]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 64]، "قال ابن جريج: يعني: يطيع بعضنا بعضا في معصية الله. وقال عكرمة: يعني: يسجد بعضنا لبعض"[2]، وكلا المعنين يرجع إلى معنى الألوهية (العبودية)، فمعنى (الأرباب) في الآيتين يرجع معنى الألوهية.

ويلاحظ هنا: أن هذه الاحتمالات هي احتمالات من حيث المعنى، لكن إذا وقعت بالمعنى الاصطلاحي الشرعي، حدد المراد بها، بحسب من أطلقت عليه؛ فإذا كان سياقها عن الله تعالى، فإن إطلاق أحدها يشمل الآخر؛ لا للترادف بين اللفظين، وإنما لأن الله تعالى مستحق لكل هذه الأوصاف، كل منها باعتبار، فالرب باعتبار أفعاله وصفاته، والإله باعتبار كونه معبودًا؛ وهو تبارك وتعالى جامع للمعنين، فإذا أطلق أحدهما في حق الله تعالى شمل الآخر[3].

وإذا جاءت في حق المخلوق فالغالب فيه أنه تكون بمعنى المعبود لا بمعنى الخالق، سواء عبر بلفظ الرب أو الإله، وإن كان قد يقع الرب في حق المعبود ويراد به بعض معاني الربوبية دون معنى الخلق، أو يراد به الإطلاق اللغوي كالمالك والمربي ونحوه.

الرابع: صحة الاستدلال بالربوبية على الألوهية:

تمايز الربوبية أو التوحيد العلمي عمومًا عن الألوهية (العملي) يصحح الاستدلال بأحدهما على الآخر، وطبيعة العلاقة بينهما القائمة على التلازم تقوي الاستدلال بالعلمي على العملي.

قال ابن أبي العز: "وتوحيد الإلهية متضمن لتوحيد الربوبية دون العكس فمن لا يقدر على أن يخلق يكون عاجزًا، والعاجز لا يصلح أن يكون إلهًا قال تعالى : ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف: 191]، وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾[النحل: 17]"[4].

ولهذا كانت عامة دلائل الألوهية في القرآن والسنة راجعة إلى هذا المعنى، فهي ترجع إلى الاستدلال بالتوحيد العلمي، على العملي، فالرب المتصف بالكمال هو المستحق للعبادة وحده، وقد جعل الله تعالى تفرده بالربوبية، واتصافه بالكمال دليلاً على توحيده في العبادة، وبطلان عبادة الشركاء من دونه، وذلك من وجهين:

**الوجه الأول:** إلزام المشركين باستحقاق الله للعبادة وحده، لمَّا التزموا أنه المنفرد بالربوبية، وأنه متصف بالكمال المطلق، ومن ذلك:

1) دلالة الخلق على استحقاق الخالق للعبادة وحده كما في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾[الأنعام:1]، وقال تعالى: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرۡتَ بِٱلَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلٗا﴾[الكهف:37].
2) دلالة الملك على استحقاق المالك للعبادة وحده كما في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ لَهُ ٱلۡمُلۡكُۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُصۡرَفُونَ﴾[الزُمَر:6].
3) دلالة التدبير على استحقاق المدبر للعبادة وحده كما في قوله تعالى: ﴿قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ

(1) تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (16/ 105).
(2) تفسير ابن كثير ت سلامة (2/ 56).
(3) انظر: صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان (ص: 441).
(4) شرح العقيدة الطحاوية ـ ابن أبي العز (ص: 77).

أَمَّن يَمۡلِكُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَمَن يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُۚ فَقُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾[يونس:31].

4) دلالة الإنعام والإحسان على استحقاقه وحده للعبادة كما في قوله تعالى: ﴿فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ ٣ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ﴾[قريش:3-4]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلٗا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلۡجِبَالِ أَكۡنَٰنٗا وَجَعَلَ لَكُمۡ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأۡسَكُمۡۚ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تُسۡلِمُونَ ٨١﴾[النحل:81]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيۡهِ تَجۡـَٔرُونَ ٥٣ ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنكُم بِرَبِّهِمۡ يُشۡرِكُونَ ٥٤﴾[النحل:54].

5) ترتيب استحقاقه للعبادة وحده على كماله الكمال المطلق في قوله تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ٦٥﴾[مريم:65]، والآيات في هذا المعنى كثيرة جداً[1].

**الوجه الثاني:** الاستدلال على بطلان عبادة الآلهة من دون الله ببيان ما فيها من النقص وعدم القدرة على ما دون الربوبية فضلاً عن القدرة على ربوبية الكون، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ ١٣ إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ﴾[فاطر:13-14]، وقوله: ﴿قَالَ هَلۡ يَسۡمَعُونَكُمۡ إِذۡ تَدۡعُونَ ٧٢ أَوۡ يَنفَعُونَكُمۡ أَوۡ يَضُرُّونَ﴾[الشعراء:72-73]، وقوله: ﴿إِذۡ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾[مريم:42] وقوله: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِنۡ حُلِيِّهِمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٌۚ أَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمۡ وَلَا يَهۡدِيهِمۡ سَبِيلًاۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾[الأعراف:148]، إلى غير ذلك من البراهين الدالة على التلازم الضروري بين ربوبية الله تعالى واتصافه بصفات الكمال، وبين استحقاقه للعبادة وحده، فالله تعالى هو المستحق للتوحيد في الربوبية فلا يشاركه في معاني الربوبية أحد، وهو المتصف بصفات الكمال المطلق لا يشاركه فيها أحد، وهو المستحق وحده للعبادة فلا يقصد غيره بالعبادة، وهذا مما استند عليه أهل السنة والجماعة في جعل التوحيد شاملاً للأقسام الثلاثة[2].

***

**والحاصل من كل ما سبق:** أن الربوبية والألوهية وإن كان بينهما تمايز إلا أن ذلك لا يعني أنهما متباينان تباينًا تامًا، بل بينهما علاقة تلازم بحيث لا يستقيم الاتيان بأحدهما على **الوجه الصحيح** دون الآخر، وإن أمكن **وجود الإقرار الإجمالي** بالربوبية دون الألوهية، لكن من وقع منه ذلك الإقرار يكون متناقضًا حين أقر بالمقدمة ولم يلتزم لازمها، ولا يمكن أن يفرد الله تعالى بالألوهية دون إقرار بربوبيته تعالى.

***

متعلق التوحيد والشرك في الربوبية والألوهية:

يعلم بمقتضى ما تقدم من التفريق بين الربوبية والألوهية أن النصوص الدالة على إفراد الله بالألوهية والعبادة المقصود بها: إفراد الله تعالى بالألوهية (العبادة)، وأن التوحيد الواجب بمفهومه الشرعي لا يتحقق إلا بذلك.

كما أن النصوص الدالة على حقيقة الإيمان، وما أجمع عليه السلف من أن الدين والإيمان قول وعمل، يدل أيضًا على أن الإيمان لا يتحقق بدون التوحيد العملي (الألوهية)، وأن الإيمان ينتقض بتركه كما تقدم.

ولا شك أن توحيد الألوهية إذا تحقق تضمن الإقرار بما يجب لله تعالى من معاني الربوبية من الخلق والملك والتدبير وما في معناها، والكمال المطلق لله تعالى في ذاته.

واستقراء النصوص الشرعية يدل على أن توحيد الألوهية هو الغاية التي من أجلها أرسلت الرسل وأنزلت الكتب، فعامة النصوص التي ذكر الله فيها دعوة الأنبياء عليهم السلام لأقوامهم تدور حول الأمر بعبادة الله

---

(1) انظر: أضواء البيان، للشنقيطي(7/213-214) .

(2) انظر: شرح العقيدة الأصفهانية، ابن تيمية (107-167)، الأدلة العقلية النقلية، للعريفي (308-449)، المعرفة في الإسلام، للقرني (531-557).

وحده، وليس الإقرار له بالربوبية ونحو ذلك؛ لكونه هو الثمرة من الإقرار الاعتقادي؛ ولذلك كان هو المقصود من دعوة الرسل عليهم السلام، وهو معنى التوحيد إذا أطلق.

وأما التوحيد الاعتقادي فمع دلالة النصوص الشرعية عليه، لم يكن هو المقصود لكونه هو مقتضى الفطرة التي فطر الله الناس عليها، فهم مفطورون على الإقرار بكمال الله تعالى المطلق، واختصاصه بالربوبية، إذا انتفت عنهم الصوارف، والأصل في عامة البشر بقاؤهم على تلك الفطرة إلا من شذ منهم فحالت الشبهات والشهوات بينهم وبين رؤية الحق، فوقع منه جحد للربوبية أو جعل لله تعالى شريكًا في ربوبيته، مكابرة للفطرة كما حكى الله عن فرعون ونمرود وأمثالهم، وكما وقع من بعض الفلاسفة والملاحدة قديمًا وحديثًا، حتى وصل الأمر ببعضهم إلى إنكار وجود الله تعالى، ودعوة هؤلاء ومجادلتهم تكون بردهم إلى فطرتهم.

ولكن هذا لم يكن أمرًا شائعًا في البشر، بخلاف الشرك في العبادة أو الامتناع عن عبادة الله تعالى، وتفصيل هذا شائع في كتب التوحيد، وليس مقصودًا هنا.

والحاصل مما سبق أن التوحيد يتعلق بالأمرين:

- **الربوبية**، وحقيقته: إفراد الله تعالى بمعاني الربوبية (الخلق والملك والتدبير) وما في معناها.
- **والألوهية**، وحقيقته: إفراد الله تعالى بالعبادة.

**<u>وبتعبير آخر، يتعلق بـ:</u>**

- **الاعتقاد** من جهة **اعتقاد** اختصاص الله تعالى بالكمال المطلق في ذاته، وما له من الأسماء الحسنى والصفات العلى، وربوبيته تعالى للكون، و**اعتقاد** استحقاقه وحده للعبادة لأجل ذلك، وكل ما يتبع عن ذلك من **اعتقادات**.
- **والعمل** من جهة إفراد الله تعالى **بالقصد والإرادة** في كل **العبادات**: القلبية، والقولية، وأعمال الجوارح، وإخلاص **العبادة** بجميع صورها له وحده، وكل ما يلزم عن ذلك من أعمال وأقوال ظاهرة وباطنة.

وبناء على هذا؛ تكون مناقضة توحيد الربوبية بأحد أمور ثلاثة:

1. إما بـ(التكذيب) بشيء من هذه المعاني في حق الله تعالى، وهذا يعتبر مناقضة لـ(الربوبية): إما بالاعتقاد -وهذا قد يخفيه فيكون منافقًا-، وقد يظهره بقول، أو بفعل لا يحتمل غير التكذيب كالاستهزاء، والسب ونحوه.
2. أو (باعتقاد وجود) رب آخر مع الله تعالى، مشارك له فيما هو من خصائص الربوبية.
3. أو (اعتقاد مشاركة) غير الله تعالى لله فيما يختص به من ذلك، وهذا يعتبر مناقضة لـ(التوحيد).

فمن اعتقد شيئًا من ذلك، أو كذب بشيء مما لله من الخصائص فقد وقع في شرك الربوبية، ولم يصرف له شيئًا من العبادة.

وتكون مناقضة توحيد الألوهية بأحد أمور ثلاثة:

1. إما بـ(الامتناع) عن التأله لله تعالى، وهذا يعتبر مناقضة لـ (الألوهية)، لأنه نقض للاعتراف بها بالامتناع عنها.
2. أو بـ(اتخاذ غير الله تعالى) إلهًا من دون الله بالتعبد له، وصرف أي نوع من أنواع العبادة له.
3. أو بـ(تشريك) غير الله تعالى في (الألوهية) إما بـعدم إخلاص القصد لله تعالى وتشريك غير الله مع الله في أي نوع من أنواع العبادة له، أو باتخاذ الوسطاء من دون الله، وهذا مناقضة لـ (التوحيد).

وأما (اعتقاد استحقاق غير الله تعالى للعبادة) فبحسب اعتقاده في وجه استحقاقه للعبادة، فإن كان وجه استحقاق غير الله للعبادة كونه يملك شيئًا من خصائص الربوبية، فهذا مناقض لتوحيد الربوبية، وإن كان وجه استحقاقه للعبادة كونه مقربًا إلى الله لمنزلة له عند الله أو نحو ذلك، لا أن له شيئًا من خصائص الربوبية، فهذا مناقض لتوحيد الألوهية دون الربوبية[1].

وما دون ذلك فهو قدح ونقص في كمال التوحيد الواجب، أو كماله المستحب، ولا يصل إلى نقض التوحيد والوقوع في الشرك الأكبر.

فهذا خلاصة ما عليه أهل السنة بمقتضى تفريقهم بين الربوبية والألوهية، وتفصيله والاستدلال عليه، ومناقشة المخالفين فيه، مما لا يتسع له هذا البحث المختصر وليس مقصودًا فيه، وقد كتب فيه بحمد الله كتابات كثيرة يمكن الرجوع إليها.

والمقصود في هذا البحث المختصر هو بيان حقيقة موقف أهل السنة من العلاقة بين الربوبية والألوهية، والكشف عن مستندهم في التفريق بينهما، مع الإشارة إلى أثر ذلك في حقيقة التوحيد والشرك.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

***

(1) انظر: توحيد العبادة، عبدالله الفيفي (22).

الخاتمة

يمكن إجمال النتائج التي انتهى إليها البحث في النقاط الآتية:

- أن تفريق أهل السنة والجماعة بين الربوبية والألوهية قائم على دلالة اللغة، واستقراء نصوص الشرع، وموافق للنظر العقلي الصحيح.
- معنى (الرب) و(الربوبية) محل اتفاق في الجملة، ولم يقع فيه كبير إشكال حتى عند المخالفين للتفريق بين الربوبية والألوهية، وإنما الإشكال عندهم في لفظ (الإله) و(الألوهية).
- عامة من ذكر معاني أخرى لـ(الإله) غير (المعبود) من أهل اللغة، أبرزوه أكثر من غيره من المعاني.
- أكثر المعاني التي ذكرت في معنى (الإله) ترجع إلى نوع من التعبد كالمحبة والالتجاء ونحو ذلك.
- لم أقف على من منع إطلاق (الإله) على (المعبود).
- كثير من الاختلاف حول معنى (الإله) في اللغة والشرع -مما التبس على بعض الناظرين في هذه المسألة- يرجع إلى ما يقتضيه السياق وعدم التفريق بين ما يرد في حق الله تعالى وما يرد في حق غيره، وبين ما يأتي في معنى (الإله) مطلقًا وما يأتي في معنى (الإله الحق)، وبين ما يأتي في معنى لفظ (الإله) وما يأتي في معنى لفظ الجلالة (الله).
- لفظ (الرب) و(الإله) إذا جاءت في حق الله تعالى لم يمكن الفصل بينهما لتحقق الوصفين فيه، بخلاف غيره، لا لترادف اللفظين.
- كثير من اللبس في معنى (العبادة) ناتج عن عدم التفريق بين معنى (العبادة) وبين معنى (العبادة الحقة).
- أن أهل السنة مع تفريقهم بين الربوبية منعوا الفصل التام بينهما، فلا يتصور تحقيق الربوبية على الوجه الصحيح دون الألوهية، وتحقيق الألوهية لا بد أن يكون متضمنًا للإقرار بالربوبية.
- العلاقة بين الربوبية والألوهية، وهي (استلزام الربوبية للألوهية، وتضمن الألوهية للربوبية) نص عليها كثير من أهل السنة في ثنايا كلامهم.
- ورود لفظ (الرب) بمعنى (الإله)، وشمول أحد اللفظين للآخر هو مما يدل على طبيعة العلاقة بينهما.
- التوحيد والشرك يتعلق بالألوهية كما يتعلق بالربوبية بمقتضى دلالة النصوص الشرعية على حقيقة التوحيد والشرك، وعلى حقيقة الإيمان.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المراجع


1. **القرآن الكريم:** برواية حفص عن عاصم.
2. **اجتماع الجيوش الإسلامية:** محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. تحقيق: عواد عبد الله المعتق. مطابع الفرزدق التجارية – الرياض. الطبعة الأولى 1408هـ-1988م.
3. **الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد:** سعود بن عبد العزيز العريفي. دار عالم الفوائد. الطبعة الأولى 1419هـ.
4. **أساس البلاغة:** أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله. تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م.
5. **اسم الله الأعظم جمع ودراسة وتحليل للنصوص وأقوال العلماء الواردة في ذلك:** عبدالله بن عمر الدميجي. دار الفضيلة- الرياض. الطبعة الأولى 1437هـ.
6. **أصول المخالفين لأهل السنة في الإيمان:** عبدالله بن محمد القرني. مقاربة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى 1446هـ.
7. **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن:** محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان. عام النشر : 1415 هـ - 1995 مـ.
8. **اقتضاء العلم العمل:** أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبو بكر (الخطيب البغدادي).
9. تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي – بيروت. الطبعة الرابعة 1397هـ.
10. **أنوار التنزيل وأسرار التأويل:** ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي. تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي. دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة الأولى - 1418هـ.
11. **الإيمان:** القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي. دراسة وتحقيق: سعود بن عبدالعزيز الخلف. دار العاصمة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى 1432هـ-2011م.
12. **الإيمان: ومعالمه، وسننه، واستكماله، ودرجاته:** أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي. تحقيق: محمد نصر الدين الألباني. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
13. الطبعة: الأولى، 1421هـ -2000م.
14. **بدائع الفوائد:** محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
15. **تاج العروس من جواهر القاموس:** محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي. مجموعة من المحققين. دار الهداية.
16. **تجريد التوحيد المفيد:** أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي. تحقيق: طه محمد الزيني. الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة. 1409هـ-1989م.
17. **التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير:** الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد.
18. **تحقيق الإفادة بتحرير مفهوم العبادة:** سلطان بن عبدالرحمن العميري. تكوين للدراسات والبحوث. الطبعة الأولى 1438هـ-2017م.

19. **التدمرية:** تقي الدين ابن تيمية. تحقيق: محمد بن عودة السعوي. الطبعة الأولى 1405هـ.
20. **تفسير ابن أبي حاتم = تفسير القرآن العظيم:** أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم. تحقيق: أسعد محمد الطيب. مكتبة نزار مصطفى الباز-مكة المكرمة. الطبعة الثالثة 1419هـ.
21. **تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم:** أبو الفداء إسماعيل بن كثير. تحقيق: سامي بن محمد سلامة. دار طيبة للنشر والتوزيع.
22. **تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج. تفسير أسماء الله الحسنى:** إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج. تحقيق: أحمد يوسف الدقاق. دار الثقافة العربية.
23. **تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر جامع البيان في تأويل القرآن:** محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري. تحقيق: أحمد محمد شاكر
24. الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى 1420هـ-2000م.
25. **تفسير القرطبي=الجامع لأحكام القرآن:** أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. دار الكتب المصرية – القاهرة. الطبعة الثانية 1384هـ.
26. **التفسير الكبير= مفاتيح الغيب:** أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي. دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة الثالثة 1420 هـ.
27. **تفسير النسفي= مدارك التنزيل وحقائق التأويل:** أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي. حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي. راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو. دار الكلم الطيب، بيروت. الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.
28. **تفسير النيسابوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان:** نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري. تحقيق: الشيخ زكريا عميرات. دار الكتب العلمية- بيروت. الطبعة الأولى 1416هـ.
29. **تقرير الإمام الطبري للتوحيد:** عبدالله بن خالد الغامدي. مقاربة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى 1446هـ-2025م.
30. **تهذيب اللغة:** محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور. تحقيق: محمد عوض مرعب. دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة الأولى 2001م.
31. **توحيد العبادة من تقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية:** أحمد بن عبدالله الغنيمان. دار طيبة الخضراء للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى 1445هـ-2023م.
32. **توحيد العبادة: حقيقته الشرعية-مفهومه الكلامي- حكم المخالف فيه:** عبدالله بن سلمان الفيفي. دار طيبة الخضراء للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى 1445هـ-2024م.
33. **تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذى هو حق الله على العبيد:** سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب. تحقيق: زهير الشاويش. المكتب الإسلامي- بيروت، دمشق. الطبعة الأولى 1423هـ/2002م.

34. **جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية (قطعة منه):** تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني. تحقيق: محمد عزير شمس. دار عالم الفوائد – مكة. الطبعة الأولى 1429هـ = 2008م.
35. **حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين:** عبدالرحيم بن صمايل السلمي. مركز

التأصيل للدراسات والبحوث. الطبعة الأولى 1435هـ-2014م.
36. **حقيقة التوحيد والفروق بين الربوبية والألوهية:** علي بن نفيع العلياني. دار الوطن للنشر- الرياض. الطبعة الأولى 1419هـ-1998م.
37. **دعوة التوحيد: أصولها-الأدوار التي مرت بها-مشاهير دعاتها:** محمد خليل هراس. دار الكتب العلمية- بيروت. الطبعة الأولى 1406هـ-1986م.
38. **دلائل النبوة:** أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني. تحقيق: الدكتور محمد رواس قلعه جي، عبد البر عباس. دار النفائس، بيروت. الطبعة الثانية 1406هـ - 1986م.
39. **دلائل النبوة:** أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ) تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي. دار الكتب العلمية/ دار الريان للتراث. الطبعة الأولى 1408هـ-1988م.
40. **الرد على المنطقيين**، لتقي الدين ابن تيمية الحراني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
41. **الرسائل الشخصية** (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب، الجزء السادس): محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي. تحقيق: صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان، محمد بن صالح العيلقي. جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية. الطبعة: بدون.
42. **رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله:** عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. تحقيق: عثمان بن معلم محمود بن شيخ علي. – مطبوع ضمن آثار الشيخ. دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع. الطبعة الثانية 1434هـ.
43. **روائح الحسنى بمعرفة أسماء الله الحسنى:** عبدالعزيز بن أحمد الحميدي. دار طيبة الخضراء للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. 1444هـ-2022م.
44. **السنة:** أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال. تحقيق : عطية بن عتيق الزهراني. دار الراية – الرياض. الطبعة الثانية 1994م.

45. **السنة:** عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني. تحقيق : د. محمد سعيد سالم القحطاني. دار ابن القيم – الدمام. الطبعة الأولى 1406هـ.
46. **السيرة النبوية:** عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين. تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الثانية 1375هـ - 1955م.
**47.** **شرح الأصبهانية:** أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية. تحقيق: محمد عودة السعوي. مكتبة دار المنهاج. الطبعة الأولى 1430هـ.
48. **شرح العقيدة الطحاوية:** صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد الله بن المحسن التركي. مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة العاشرة 1417هـ - 1997م.
49. **شرح جمل الزجاجي:** ابن عصفور الإشبيلي.
50. **شروح العقيدة الطحاوية بين أهل السنة والمتكلمين دراسة تحليلية نقدية:** حماد بن زكي الحماد. مكتبة الرشد ناشرون. الطبعة الأولى 1436هـ-2015م.

51. **الشريعة**: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآَجُرِّيُّ البغدادي. تحقيق: عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي. الناشر: دار الوطن - الرياض / السعودية. الطبعة الثانية 1420هـ - 1999م.

52. **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني. تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله. دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية). الطبعة الأولى 1420هـ - 1999م.

53. **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ت:393هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط الرابعة، 1407هـ-1987م.

54. **صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول اللهﷺ وسننه وأيامه**: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي. اعتنى به: محمد زهير بن ناصر الناصر. دار طوق النجاة-بيروت. الطبعة الأولى 1422هـ. مصورة عن الطبعة السلطانية.

55. **صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان**: محمد بشير بن محمد بدر الدين السهسواني الهندي. المطبعة السلفية – ومكتبتها. الطبعة الثالثة.

56. **العين**: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري. تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال.

57. **غريب الحديث**: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري. تحقيق: د. عبد الله الجبوري. مطبعة العاني – بغداد. الطبعة الأولى 1397هـ.

58. **فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**: عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ. تحقيق: الوليد بن عبدالرحمن آل فريان. دار الصميعي للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى 1415هـ.

59. **الفروق اللغوية للعسكري الفروق اللغوية**: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري. حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم. دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر

60. **فقه الأسماء الحسنى**: عبدالرزاق بن عبدالمحسن البدر. دار التوحيد للنشر - الرياض. الطبعة الثانية 1430هـ-2009م.

61. **القاموس المحيط**: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت-لبنان. الطبعة الثامنة 1426هـ-2005م.

62. **القواعد الحسان لتفسير القرآن**: أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي. مكتبة الرشد، الرياض. الطبعة الأولى 1420هـ -1999م.

63. **القول السديد شرح كتاب التوحيد**: أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي. وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية. الطبعة الثانية 1421هـ.

64. **القول السديد في الرد على من أنكر التقسيم**: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر. دار ابن القيم، الدمام، المملكة العربية السعودية- دار ابن عفان، القاهرة، مصر. الطبعة

الثالثة 1422هـ-2001م.
65. **القول المفيد على كتاب التوحيد**: محمد الصالح العثيمين. دار ابن الجوزي. الطبعة الثانية 1424هـ.
66. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل:** أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله. دار الكتاب العربي – بيروت. الطبعة الثالثة - 1407هـ.
67. **الكشف والبيان عن تفسير القرآن:** أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق. تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور. مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي. دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان. الطبعة الأولى 1422هـ -2002م.
68. **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية:** أبو البقاء الكفوي. تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري. مؤسسة الرسالة، بيروت.
69. **الكمال الإلهي بين أهل السنة ومخالفيهم:** عبدالله بن عيسى الأحمدي. مكتبة أهل الأثر للنشر والتوزيع- الكويت. الطبعة الأولى 1434هـ-2013م.
70. **لسان العرب:** ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى. دار صادر-بيروت. الطبعة الثالثة 1414هـ.
71. **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية:** شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي.الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها – دمشق. الطبعة الثانية 1402هـ-1982م.
72. **مجمل اللغة:** أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين. دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة الثانية 1406هـ - 1986م.
73. **مجموع الفتاوى:** ابن تيمية الحراني. جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف-المدينة النبوية.
74. **المحكم والمحيط الأعظم:** أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الأولى 1421هـ - 2000م.
75. **المحيط في اللغة:** الصاحب الكافي الكفاة أب القاسم إسماعيل ابن عباد بن العباس بن أحمد بن إدريس الطالقاني. تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين. عالم الكتب - بيروت / لبنان. الطبعة الأولى 1414هـ -1994م.
76. **مختار الصحاح:** زين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي. تحقيق: يوسف الشيخ محمد. مؤسسة المكتبة العصرية/الدار النموذجية-بيروت. الطبعة الخامسة. 420هـ-1999م.
77. **المخصص:** أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي. تحقيق: خليل إبراهم جفال
78. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة الأولى 1417هـ 1996م.
79. **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين:** محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي. دار الكتاب العربي – بيروت. الطبعة الثالثة 1416هـ - 1996م.
80. **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:** أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس. المكتبة العلمية – بيروت.
81. **معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي:** محيي السنة ، أبو محمد الحسين

بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي. تحقيق : عبد الرزاق المهدي. دار إحياء التراث العربي -بيروت. الطبعة الأولى 1420هـ.

82. **المعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها**: عبد الله بن محمد القرني. دار عالم الفوائد. الطبعة الأولى 1419هـ.

83. **المفردات في غريب القرآن**: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى.

84. تحقيق: صفوان عدنان الداودي. دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت. الطبعة الأولى - 1412هـ.

85. **مقاييس اللغة**: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبدالسلام هارون. دار الفكر للطباعة والنشر. 1399هـ.

86. **منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى**: خالد بن عبداللطيف بن محمد نور. مكتبة الغرباء الأثرية- المدينة النبوية. الطبعة الأولى 1416هـ.

87. **النهاية في غريب الحديث والأثر**: ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي، دار المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ-1979م.

الفهرس

المحتويات